مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الخامس والعشرون - المجلد التاسع - التاريخ - تموز 2025 م
doi.org/10.52866/esj.2025.09.25.09

الفساد الاداري والمالي
في مناقشات مجلس النواب العراقي 1950-1958(النفط انموذجاً)

م.م. اخلاص دلف حمزة
الجامعة العراقية / كلية التربية
ekhlas.d.hamza@aliraqia.edu.iq

م.م. نغم خليل ابراهيم
الجامعة العراقية / كلية التربية
nagham.k.ibrahim@aliraqia.edu.iq

م.م. سيف حسن خليفة
الجامعة العراقية / كلية التربية
saif.h.khaleefah@aliraqia.edu.iq

م.م. الاء خليل إبراهيم حمندي
جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد
alaa@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

مستخلص:

شغل قطاع النفط العراقي حيزاً مهماً في مناقشات مجلس النواب العراقي خلال المدة (1950 – 1958)، إذ برزت قضايا الفساد الإداري والمالي كأحد التحديات الرئيسية التي تواجه استغلال الموارد النفطية لصالح التنمية الوطنية. مع تصاعد أهمية النفط كمصدر أساسي للإيرادات، إذ أزداد الاهتمام بكيفية إدارة ذلك القطاع، وسط مخاوف من استغلال النفوذ، وسوء الإدارة، والتلاعب بالعقود النفطية من قبل جهات داخلية وخارجية.

شملت المناقشات البرلمانية خلال تلك المدة مطالبات بزيادة الرقابة على عمليات التعاقد مع الشركات الأجنبية، وضمان التوزيع العادل لعائدات النفط، ومنع الفساد في المؤسسات المشرفة على القطاع النفطي ، كما ناقش النواب سبل تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الثروة النفطية، لا سيما في ظل تصاعد المد الوطني والدعوات للحد من النفوذ الأجنبي في الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: النفط، مجلس النواب، الفساد، الإداري، المالي.

Administrative and Financial Corruption in the Discussions of the Iraqi Parliament (1950-1958) "The Oil Sector as a Case Study"

Nagham Khalil Ibrahim
Al-iraqia university / faculty of education
nagham.k.ibrahim@aliraqia.edu.iq

Saif Hasan Khaleefah
Al-iraqia university / faculty of education
saif.h.khaleefah@aliraqia.edu.iq

Alaa Khalil Ibrahim
University of Baghdad / college of education- Ibn Rushd
alaa@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

Ekhlas Dalaf Hamza
Al-iraqia university / faculty of education
ekhlas.d.hamza@aliraqia.edu.iq

Abstract :

The Iraqi oil sector occupied a significant space in the discussions of the Iraqi Parliament during the period (1950-1958). Issues of administrative and financial corruption emerged as one of the main challenges facing the exploitation of oil resources for national development. As oil grew in importance as a primary source of revenue, attention increased regarding the management of this sector, amid concerns about the abuse of power, mismanagement, and manipulation of oil contracts by both domestic and foreign entities.

Parliamentary discussions during this period included demands for stricter oversight of contracting processes with foreign companies, ensuring the fair distribution of oil revenues, and preventing corruption in the institutions overseeing the oil sector. The deputies also explored ways to enhance transparency and accountability in the management of oil wealth, particularly amid rising national sentiment and calls to reduce foreign influence in the Iraqi economy.

Keywords: Oil, Parliament, Corruption, Administrative, Financial.

المقدمة:

شكل النفطُ محوراً جوهرياً في الاقتصاد الوطني، وخاصة خلال المدة (1950-1958)، لاسيما مع تزايُد أهميته بعد الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، إلا أن إدارة ذلك القطاع وموارده المالية أصبحت موضوعًا لجدلٍ واسع في أروقة مجلس النواب العراقي، إذ برزت اتّهامات بالفساد الإداري والمالي، سواء في تعامل الحكومة مع الشركات الأجنبية أو في توزيع العوائد النفطية داخلياً، لذا حظي هذا القطاع باهتمام اعضاء مجلس النواب العراقي الذين سعوا بشتى الطرق إلى الاحاطة بهذا القطاع من خلال متابعة أو مراقبة عمل الشركات النفطية الاجنبية ابتداءً من الاستخراج حتى التصدير، فقد أصبحت مواضيع النفط ومشتقاته وادارة ذلك القطاع شاغل شغل أعضاء مجلس النواب العراقي، إذ برزت اتهامات لبعض الشركات الاجنبية وبعض الموظفين العراقيين بالفساد المالي والاداري سواء في تعامل الحكومة مع الشركات الاجنبية أو في توزيع العوائد النفطية.

ركَّزت مناقشات مجلس النواب العراقي على سوء إدارة العوائد النفطية داخل المؤسسات الحكومية فبدلًا من توجيه الأموال إلى مشاريع تنموية أو تحسين البنية التحتية، تم تسجيل حالاتٍ من الهدر والاختلاس، لاسيما في ظل ضعف النظام المالي والرقابي، وأشارت تقارير إلى تورط مسؤولين في تحويل أموالٍ عامة إلى حسابات خاصة، أو تمويل مشاريع وهمية لخدمة مصالح فئات ضيقة، وشكَّلت مناقشات مجلس النواب العراقي حول الفساد النفطي خلال المدة (1950 -1958) انعكاسًا لأزمة حوكمة وطنيّة في ظل هيمنة أجنبية واستقطابات داخلية، ورغم محاولات إصلاحية محدودة، بقي الفساد الإداري والمالي عائقًا أمام تحقيق التنمية بالمستوى المطلوب.

الهدف من الدراسة هو تسليط الضوء على مدى فعالية مجلس النواب في مناقشة قضايا حيوية مثل النفط ومدى قدرته بالتأثير على السياسات النفطية وصنع القرار وابراز مواقف الكتل السياسية والاحزاب والنواب المستقلين تجاه الهيمنة الاجنبية على النفط ودورهم في دعم أو معارضة الاتفاقيات النفطية ومن هنا برزت اهمية دراسة هذا الموضوع، وقد جاءت الدراسة بمبحثين، تناول المبحث الاول قضية النفط في مناقشات مجلس النواب العراقي 1925 حتى عام 1949، أما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان الفساد الاداري والمالي في مناقشات مجلس النواب العراقي 1950-1958 (النفط نموذجاً).

المبحث الاول : قضية النفط في مناقشات مجلس النواب العراقي 1925حتى عام 1949:

بعد تأسيس الدولة العراقية في 23 اب 1921 بتتويج الملك فيصل الاول[1] ملكاً على العراق، وبعد مناقشات عديدة بين الشخصيات والقوى الوطنية تم انتخاب المجلس التأسيسي[2]، وتم

(1) **الملك فيصل الاول**: هو فيصل بن الحسين هو الابن الثالث لشريف مكة ولد في مدينة الطائف 1883 درس في اسطنبول وتزوج من ابنة عمه الملك علي الاميرة عالية وانجبت له ثلاثة اولاد، ولد وبنتان واصبح ملكاً على العراق في 23 اب 1921، وتوفي في 8 ايلول1933. للمزيد، ينظر: عبدالمجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الاول ودوره في تأسيس الدولة العراقية 1921-1933، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1991، ص5 .

(2) **المجلس التأسيسي**: هو اول مؤسسة دستورية تمثيلية يشهدها العراق وبذلك وضع المجلس الاسس الاولى لنظام الحكم الذي استمر حتى عام 1958. للمزيد،

افتتاحه في 27 اذار 1924 برئاسة عبدالمحسن السعدون[1] وفي عهد وزارة جعفر العسكري[2] (22تشرين الثاني2-1923اب1924)، القى الملك فيصل الاول خطاب الافتتاح الذي شدد فيه على ثلاثة امور اساسية والتي تمثلت في تصديق المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1922، وسن الدستور الاساسي او ما يعرف بالوثيقة الدستورية[3] وسن قانون الانتخاب الذي ينتخب على اساسه المجلس النيابي الذي يجتمع لينوب عن الامة، وبعد اقرار المعاهدة العراقية البريطانية عرضت لائحة الدستور على المجلس التأسيسي وتم نشره في تاريخ 10 تموز1924 واقر في 2 اب من العام نفسه[4].

وتمت المصادقة عليه في 21 اذار 1925[5]، وبعد ان انهى المجلس التأسيسي اعماله قرر مجلس الوزراء فض المجلس التأسيسي بموافقة الملك، وفي يوم 16 تموز 1925 افتتح اول مجلس نيابي برئاسة عبدالمحسن السعدون، وبرز حزبان سياسيان هما حزب التقدم[6] المؤيد للحكومة برئاسة عبدالمحسن السعدون، وحزب الشعب المعارض برئاسة ياسين الهاشمي[7] وبذلك وضع أول اسس لحياة برلمانية

ينظر: احمد بكر محمد حداد، التغطية الاخبارية للانتخابات البرلمانية في الصحافة العراقية اليومية لعام 2010، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الشرق الاوسط، 2011، ص37 .

(1) **عبد المحسن السعدون**: ولد في بادية المنتفك عام 1879 ، ودرس في الاستانة وتخرج ضابطاً وتولى العديد من المناصب السياسية في الحكومة العراقية اهمها اصبح رئيس الوزراء اربع مرات، انتحر في3 تشرين الثاني عام 1929. للمزيد، ينظر: لطفي جعفر فرج، عبد المحسن السعدون، دار الحرية، بغداد، 1980، ص 15.

(2) **جعفر العسكري**: وهو جعفر بن مصطفى بن عبد الرحمن بن جعفر النعيمي، ولد في محلة جامع علي افندي في بغداد عام 1885، ويعد احد الوزراء البارزين في العهد الملكي، تولى منصب وزير الدفاع مرتين، في حكومة ياسين الهاشمي، اغتيل في عام 1936. للمزيد ينظر: علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام 1936، ط1، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1987، ص24.

(3) **الوثيقة الدستورية (القانون الاساسي)**: وهو القانون الذي وضع تحت رقابة واشراف سلطات الانتداب البريطاني عام 1925 التي كانت قد تعهدت فيه وضعه خلال مدة لا تتجاوز 3 سنوات من تنفيذ لائحة الانتداب ويضم القانون 123 مادة موزعة على 10 ابواب. للمزيد، ينظر: عبدالزهرة الجوراني، الحياة البرلمانية في العراق1945-1939 دراسة تاريخية، ط1، بغداد، 2004، ص13.

(4) نوار سعد محمود الملا، العراق بين العهدي الملكي والجمهوري 2003-1920 دراسة مقارنة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الشرق الاوسط، 2010، ص30 .

(5) رغدة شبل فوزي، مجلس النواب العراقي والامة الكويتي دراسة مقارنة في صلاحيات واليات العمل، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2015، ص111.

(6) **حزب التقدم**: هو اول حزب نيابي قام بتأييد الوزارة وكان الهدف من تأسيسه اسناد وزارة عبد المحسن السعدون الثانية في الانتخابات التي اجرتها وحصلت على الاكثرية في البرلمان وقدمت طلب في 15 تموز عام 1925 الى وزارة الداخلية لغرض الحصول على اجازة رسمية وفي 22 اب من العام نفسه وافقت وزارة الداخلية على الطلب المقدم لها. للمزيد، ينظر: قصي محمود راضي كاطع الحسناوي، حزب التقدم ودوره السياسي في العراق 1931-1925، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2014.

(7) **ياسين الهاشمي**: هو ياسين بن سلمان بن صالح بن احمد الهاشمي، ولد في عام 1882 في محلة البارودية ببغداد، درس في المدرسة الرشدية العسكرية في بغداد 1899، تولى مناصب سياسية عدة اهمها ترأس

في تاريـخ العـراق، ونجـح في اداء مهمتـه في وضـع اسس الدولـة العراقيـة، لكنـه فشـل في تحقيـق المطامـح الوطنيـة وبقيـت الحيـاة النيابيـة حبيسـة نفسـها عـلى الرغـم مـن المنـبر البرلمـاني الـذي كان ينـدد بفضـح التدخـلات الاجنبيـة والاعتـداء عـلى حقـوق الشـعب العراقـي[1] .

كانـت الحكومـة العراقيـة قـد عقـدت مجموعـة مـن الاتفاقيـات النفطيـة مـع شركات نفـط اجنبيـة، فقـد خولـت الحكومـة العراقيـة وزيـر الماليـة ساسـون حسـقيل[2] للتفـاوض مـع الشركـة في لنـدن في 5 اذار 1925، فوقـع الامتيـاز في 14 اذار 1925[3]، واوكلـت وزارة ياسـين الهاشـمي الى نائـب الحلـة التذي مزاحـم الباجـه جـي[4] كان يشـغل منصب ممثل سـياسي للعـراق في لنـدن التوقيـع عـلى الامتيـاز لتلـك الشركـة، واعطتهـا حـق التنقيـب عـلى النفـط واستثماره في كافـة انحـاء العـراق عـدا الاراضي المحولـة[5]، وقـد حـددت حصـة الحـكومة العراقيـة بأربـع شـلنات[6].

ونتيجـة لذلـك فقـد اثـيرت قضيـة النفـط في المجلـس النيـابي عـام 1926 مـن خـلال تقديـم لائحـة شركـة النفـط الانكليزيـة – الفارسـية المحـدودة[7] التـي قـدمتهـا وزارة عـبـد المحسـن السـعدون، وانتقـد نائـب ديالى نـصرت الفـارسي[8] تلـك اللائحـة

وزارتـين، تـوفي في 21 كانـون الثـاني 1937. للمزيـد، ينظـر: سـامي عبـد الحافـظ القيـسي، ياسـين الهاشـمي ودوره في السياسـة العراقيـة بـين عامـي 1936–1922. ج1، البـصرة، د.ط، 1975.

(1) عبد الزهرة الجوراني، المصدر السابق، ص16–15.

(2) **ساسـون حسـقيل**: هـو ساسـون بـن حاخـام بـن حسـقيل بـن شـالمو سـليمان بـن عـزرة وشـالمو ينتمـي الى اسرة شـالمو داود، ولـد في بغـداد 1860، عـين وزيـرا للماليـة في عـام1925، وانتخـب نائبـا عـن بغـداد وجـدد انتخابـه عـام1928، وفي عـام 1930 سـافر الى اوربـا للعـلاج لكنـه تـوفي في باريـس عـام 1932. للمزيـد، ينظر:نـور محمـود عبدالمجيـد العبيـدي، ساسـون حسـقيل ودوره السـياسي في العـراق، رسـالة ماجسـتير (غـير منشـورة)، كليـة التربيـة، ابـن رشـد، جامعـة بغـداد،2001، ص 42.

(3) الاء خليـل ابراهيـم حمنـدي، قضايـا الفسـاد الاداري والمالي في مناقشـات مجلـس النـواب العراقـي 1958–1939، رسـالة ماجسـتير (غـير منشـورة)، كليـة التربيـة، الجامعـة العراقيـة، 2020، ص53.

(4) **مزاحـم الباجـه جـي**: هـو مزاحـم بـن امـين بـن سـليم بـن عبدالرحمـن الباجـه جـي، ولـد في النعمانيـة بالقـرب مـن واسـط 1890، واسـس الاتحـاد الوطنـي العلمـي1910، واصبـح عضـوا في المجلـس التأسـيسي ووزيـراً في وزارة ياسـين الهاشـمي 1940.للمزيـد، ينظـر: فهـد مسـلم زغـير، مزاحـم الباجـه جـي ودوره في السياسـة العراقيـة 1968–1934، اطروحـة دكتـوراه (غـير منشـورة)، كليـة التربيـة، جامعـة المسـتنصرية، 2012، ص22

(5) **الاراضي المحولـة**: هـي منطقـة ضيقـة تبلـغ مسـاحتها 800 ميـل وتقـع بـين العـراق وايـران قـرب خانقـين، وقـد عرفـت باسـم النفـط خانـة. للمزيـد، ينظـر: حسـين جميـل، شـهادة سياسـية 1930–1908، دار الـلام ،لنـدن، 1987، ص177.

(6) **الشـلنات**: مفردهـا شـلن، وهـي عملـة بريطانيـة تكـون نسـبتها (50) فلسـاً عراقيـاً. للمزيـد، ينظـر: سـعيد كاظـم، تاريـخ النقـود العراقيـة 1958–1920 دراسـة تاريخيـة، اطروحـة دكتـوراه (غـير منشـورة)، كليـة التربيـة، جامعـة بغـداد، 1998، ص36.

(7) م.م.ن، الـدورة الانتخابيـة الاولى، الاجتـماع الاعتيـادي الاول لعـام 1925، محـضر الجلسـة 53، في 13 حزيـران 1926، ص4–3.

(8) **نـصرت الفـارسي**: هـو نـصرت بـن فـارس بـن رفعـت بـن عـلي اليـاور الفـارسي، ولـد في بغـداد1894، درس الحقـوق وانشـأ حـزب الامـة عـام 1924 مـع مجموعـة مـن المحامـين تـولى العديـد مـن المناصـب الاداريـة منهـا وزيـر للعدليـة ثـم انتخـب عـن لـواء بغـداد1932، تـوفي 1979. للمزيـد، ينظـر: عبـاس جابـر كاظـم العبـودي، نـصرت الفـارسي ودوره السـياسي في العـراق 1958–1894، رسـالة ماجسـتير (غـير منشـورة)، كليـة التربيـة، جامعـة

بشدة مما اثار انظار المجلس النيابي على طول مدة الاتفاقية، وعدم وجود نص يتضمن بيع نفط العراق بالسعر الذي يحتاجه العراق، فقد نصت الاتفاقية على بيع النفط في الداخل باسعار تقل بسبة (33٪) عن السعر في بريطانيا، كما نبه النائب نفسه الحكومة العراقية على ان تأخذ بنظر الاعتبار قيمة الفوائد المتوقعة للشركة بعد انتهاء انجاز خط انابيب التصدير الى البحر المتوسط عندما يترتب خفض المصاريف وزيادة حصة العراق من النفط اكثر[1]، وواصل انتقاده للائحة قانون رسوم النفط ومنتجاته في جلسة البرلمان التي عقدت في اذار 1927، بقوله: «**فهي تمثل قيداً ثقيلاً على حياة المواطن العراقي، فكيف يتم بيع الزيوت والبنزين باسعار اعلى من الاسعار التي تباع في الدول الاجنبية،ان العراق هو البلد المنتج للنفط، وتوجد الابار داخل اراضيه**»[2].

كما طالب وزير المالية صبيح نشأت[3] بمناقشة اللائحة بصورة مستعجلة لان تأجيلها يؤثر على الحكومة العراقية والشعب العراقي ويحرمهم من الحصول على اسعار منخفضة للنفط، لكن عدد من النواب استنكروا الاسراع في المذاكرة عليها، وبالرغم من تلك العراقيل فقد تم قبولها بالاكثرية، وخلال تلك الجلسة قدمت لائحة قانون اعفاء شركة النفط الانكليزية – الفارسية المحدودة من رسوم الترانزيت واعادة التصدير، مما أثارت قضية النفط حفيظة اعضاء مجلس النواب الذين اعترضوا على موضوع اعفاء الشركة، إلا أن ذلك لم يثني الحاضرين على اعفاء الشركة من الرسوم[4]، وتم التصويت عليها، اذ كان عدد الحاضرين(57) نائباً، وافق عليها (46) نائباً وخالفها(11) نائب[5]، وفي السياق ذاته طالب نائب الموصل سعيد ثابت الحكومة بأن تقدم استيضاحاً عن تلك الفائدة التي نالها العراق بعد انتهاء مدة الامتياز البالغة(35) عاماً لتصبح مدة الامتياز(70) عاماً، **قائلاً**: «**تحت رحمة الشركات الاحتكارية تنهب اموال العراقيين، وتحت مسامع وانظار الحكومة**»، وقد ابدى النائب استغرابه من ذلك التعديل الذي عده ضاراً بمصلحة العراق بقوله: «**ان زمان التضحية قد ولى وانتهى وان اخره عقد المعاهدة العراقية البريطانية، وهذا العمل الذي قامت به الحكومة يعد تضحية جديدة بأموال الشعب العراقي، ولا يمكن قبول مثل هذا الامتياز مطالباً الحكومة برفض تمديد الامتياز**»، واستمرت انتقادات النواب لبعضهم البعض داخل قبة البرلمان بين مؤيد لتلك الشركة وبين المعارض والرافض لها، فقد انتقد نائب بغداد محمد رضا

المستنصرية، بغداد، 2001.

(1) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1925، الجلسة 53، في 13 حزيران 1926، ص4-3.

(2) م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1927، محضر الجلسة 7، في10 اذار 1927، ص930.

(3) **صبيح نشأت**: وزير سابق درس العلوم العسكرية وعمل ضابطاً في الجيش العثماني وشغل منصب وزيرا للمواصلات في وزارتيَّ عبدالرحمن النقيب الثانية والثالثة (1923-1921)، ثم اصبح وزيرا للاقتصاد والمواصلات في وزارة جعفر العسكري، توفي في عام 1929.للمزيد، ينظر: زينة مسلم درويش، وزارة المواصلات والاشغال العامة 1939-1920 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 2012، ص59 .

(4) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1928، محضر الجلسة 18، في 16 تموز 1928، ص426-420.

(5) م.م.ن، المصدر نفسه، محضر الجلسة 19، في 19 تموز 1928، ص455-454.

الشـبيبي النائـب يوسـف غنيمـة نائـب بغـداد واصفـاً اياه بالمدافـع عـن الشركـة[1].

كـما بـين نائـب السـليمانية محمـد امـين زكـي الفسـاد الحكومـي بقولـه: «**نعـم ان اثـمان البنزيـن والنفـط الابيـض والاسـود اسـتغلت مـن قبـل الحكومـة والشركـة واخـذت تبيعهـا باثـمان مرتفعـة وان الامتيـاز قـد وقـع بقلـم مـن رصـاص قيمتـه نصـف آنـة**»[2]، ثـم قدمـت وزارة جعفـر العسـكري الثانيـة لائحـة قانون رسـوم النفـط ومنتجاته للمجلـس البرلمـان في 10 ايـار 1927، وقـد تعرضـت اللائحـة لموجـة مـن الانتقـادات شـأنها في ذلـك شـأن اللوائـح السـابقة، فقـد انتقـد نائـب بغداد حمـدي الباجه جـي تلـك اللائحـة بقولـه: «**كنـا نأمـل جميعـاً ان بلادنـا سـوف تسـتفيد مـن وجـود منابـع النفـط في العـراق ولكـن الآمـال متجهـة ان تـرى الزيـت يبـاع في الاسـواق العالميـة وبأسـعار رخيصـة لكـن الحكومـة بتنفيذهـا لهـذا القانـون قـد فضلـت مصلحـة السـكك الحديديـة عـلى مصلحـة الشـعب**»[3]، وقـد اسـتمرت دعـوات النـواب لتخفيـف بعـض الاعبـاء التـي يعـاني منهـا الشـعب من جـراء عقد الاتفاقيـات مـع الـشركات الاجنبيـة، بالمقابـل انتقـدت الصحـف المحليـة الحكومـة لأنهـا منحـت مـوارد البـلاد الاقتصاديـة للـشركات الاجنبيـة بصفقـات خـاسرة[4]،

وفي عهـد وزارة عبدالمحسـن السـعدون الثالثـة (14كانـون الثـاني 20-1928كانـون الثـاني 1929) عرضـت الـوزارة لائحـة جديـدة هـي لائحـة قانـون اعفـاء شركـة النفـط الانكليزيـة الفارسيـة مـن رسـم الترانزيـت، امـام المجلـس النيـابي[5]، كـما ابـدى نائـب بغـداد جعفـر ابـو التمـن اسـتغرابه مـن الحكومـة، لأنهـا قدمـت تلـك اللائحـة التـي اجـازت اعفـاء الشركـة مـن رسـم الترانزيـت بسـبب مـا لاقتـه الشركـة مـن متاعـب، وطالـب الـوزارة بإعفائـه مـن الرسـم السـابق كونـه مـن التجـار الذيـن يلاقـون المتاعـب، كـما طالـب الحكومـة بالتفـاوض مـع الشركـة لتخفيـض اسـعار النفـط وزيـادة انتاجـه[6]، نتيجـة لذلـك اسـتمر اعضـاء المجلـس النيـابي بالمذاكـرة عـلى تلـك اللائحـة، ففـي 19 تمـوز 1929 شرح نائـب بغـداد ناجـي السـويدي الظـروف التـي دعـت الحكومـة الى تقديـم هـذه اللائحة مؤكـداً انـه ليـس هنـاك اي سـبب لرفـض هـذه اللائحـة لان الفائـدة تعـود عـلى العـراق والشركـة معـاً[7].

اثـار خطـاب ناجـي السـويدي اسـتياء النـواب ومنهـم محمـد رضـا الشـبيبي الـذي انتقـده واصفـاً اياه بالمدافـع عـن الشركة لتبريـر اعمالهـا[8]، وكان لكلماته اثر واضـح في نفـس ناجـي السـويدي ممـا ادى الى حصـول مشـادة كلاميـة بينهـما داخـل المجلـس ادت الى تأجيـل الجلسـة، وبعـد مـدة قصـيرة اسـتؤنفت الجلسـة وكان عـدد النـواب الحاضريـن(57) نائبـاً وجـرى التصويـت عليهـا ووافـق عليهـا (46) نائبـاً وخالفهـا

(1) م.م.ن، محضر الجلسة 19، في 19 تموز 1928، 456.
(2) **الآنـة** : هـي عملـة هنديـة تعـادل مـا يقـارب 4 فلـوس ويطلـق عليهـا باللهجـة العامـة العانـة. للمزيـد، ينظـر: عـلي حمـزة عبـاس عثـمان الصـوفي، العلاقـات التجاريـة بـين العـراق وتركيـا مـن 1958-1926، رسـالة ماجستير (غـير منشـورة)، كليـة الآداب، جامعـة الموصـل، 2004، ص85.
(3) م.م.ن، الـدورة الانتخابيـة الاولى، الاجتـماع غـير الاعتيـادي الثـاني 1927، محـضر الجلسـة 7، في 10 ايـار 1927، ص228.
(4) م. م. ن، الـدورة الانتخابيـة الثانيـة، الاجتـماع غـير الاعتيـادي لعـام 1928، محـضر الجلسـة 18، في 16 تمـوز 1928، ص420.
(5) المصدر نفسه، ص421.
(6) م. م. ن، محضر الجلسة 18، في 16 تموز 1928، ص420.
(7) م.م.ن، الـدورة الانتخابيـة الثانيـة، الاجتـماع غـير الاعتيـادي لعـام 1928، محـضر الجلسـة 19، في 19 تمـوز 1928، ص449.
(8) المصدر نفسه، ص454.

(11) نائباً[1]. وعند مناقشة الميزانية العامة لعام 1929 المالية استغل نواب بغداد كل من محمود رامز وجعفر ابو التمن الوزارة مطالبين باتخاذ قرار عاجل لإلغاء الامتياز لكون الشركة قد اخلت بالمادة الرابعة والمادة الخامسة[2] من المقاولة المعقودة في 14 اذار 1925[3]، وقد طالب نائب كربلاء عبدالمحسن شلاش[4] وزير الاشغال والمواصلات في وزارة توفيق السويدي ان يبين للمجلس اسباب تأخير امتياز الشركة للأراضي فاذا كانت تلك الاسباب مقنعة فان المجلس يقف مع الوزارة، واذا كانت عكس ذلك فأن المجلس سوف يسلب من الوزير الثقة، وبذلك يضع حداً لهذا التلاعب[5]، وهو ما يوضح النقاشات الحادة بين النواب لمحاولة كشف تلاعب الشركات وفسادها والمتعاونين معهم من الطبقات المتنفذة .

وعندما شكل نوري السعيد[6] وزارته الاولى (23اذار 3-1930تشرين الثاني 1932) وجه الملك فيصل الاول خطاب العرش في الاول من تشرين الثاني 1930 واشار فيه إلى عزم الوزارة على تمديد عقد شركة النفط التركية وتبديل الامتياز واستثماره وازالة ما لحق بالعراق من الجور من قبل الشركات الاحتكارية، وانه لن يفرط بهذا الحق[7]، وقد انتقد نائب بغداد ياسين الهاشمي سياسة الوزارة التي خففت اسعار النفط لتمديد مدة الامتياز الذي منح الشركات ثلاث سنوات اخرى، وهو ما يخالف المادة الخامسة من الاتفاقية المعقودة قبل نشر القانون الاساسي، فضلاً عن ان هذا التمديد تم بصورة غير شرعية، مطالباً الحكومة بإجراء التحقيق النيابي ضد الوزارة التي مددت هذه الاتفاقية[8] .

(1) المصدر نفسه ، ص456-455.

(2) المادة الرابعة من الاتفاقية المعقودة في اذار1925 نصت على: ان تجري الشركة كشفا مفصلا من الدراسة وفي ثلاث جهات مختلفة على الاقل وخلال 8 اشهر من تاريخ انعقاد المقاولة، اما المادة الخامسة فنصت على: ان تختار الشركة 24 بقعة مستطيلة خلال 32 شهراً واذا اخلت الشركة بهذا الشرط فان الاتفاقية تصبح ملغاة. للمزيد، ينظر: حكمت سليمان، نفط العراق دراسة سياسية اقتصادية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979، ص129-128.

(3) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية، الاجتماع الاعتيادي لعام 1928، محضر الجلسة 52، في 3 حزيران 1929، ص737.

(4) **عبدالمحسن شلاش**: ولد في عام 1882 في النجف الاشرف وشارك في ثورة العشرين، ثم اصبح عضوا في مجلس النواب ممثلاً عن لواء الديوانية وانتخب لدورات انتخابية عدة في المجلس النيابي واصبح نائبا عن لواء كركوك، توفي عام 1948. للمزيد، ينظر: امير احمد رحيم الشمري، عبدالمحسن شلاش 1948-1882دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2012 .

(5) م. م. ن، محضر الجلسة 52، في 3 حزيران 1929، ص740.

(6) **نوري سعيد**: هو نوري بن سعيد بن صالح بن علي بن طه من عشيرة القره غول البغدادية، ولد في عام 1888 في بغداد، وتخرج من الاستانة عام 1906، وتولى العديد من المناصب الوزارية ورئاسة الوزراء والمدد متعددة ومتناوبة على المناصب ثلاث عشرة مرة واصبح رئيساً لمجلس الاعيان عام 1930، قتل في 15 تموز عام 1958. للمزيد، ينظر: سعاد رؤوف شير محمد، نوري سعيد ودوره في السياسة العراقية 1932-1945، ط2، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1988.

(7) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الاول لعام1930، محضر الجلسة 1، في 1تشرين الثاني 1930، ص2.

(8) م.م.ن، محضر الجلسة الثالثة، في 8 تشرين الثاني 1930، ص23.

وقـد أيـد نائـب بغـداد رسـتم حيـدر كلام ياسـين الهاشـمي بقولـه: «**ان الحكـم في بلادنـا هـو حكـم اقتصادي وان الاسـتعمار هـو اسـتعمار اقتصـادي وان الشركـة تحصـل عـلى الامـوال عـلى حسـاب الشـعب العراقـي وان الـوزارة بتمديدهـا فـترة الامتيـاز قـد تسـاهلت مـع الشركـة**» مطالبـاً الحكومـة بمحاكمـة هـذه الـوزارة والمسـؤولين المتورطـين مـع الشركـة[1]، وقـد قدمـت حكومـة نـوري السـعيد الثانيـة (19 تشريـن الاول 1931- 27 تشريـن الاول 1932) لائحـة قانـون تصديـق الاتفاقيتـين المعدلتـين لامتيـاز شركـة النفـط التركيـة لعـام1931[2]، وخـلال مناقشـة هاتـين الاتفاقيتـين في المجلـس النيـابي انتقـد نائـب الديوانيـة سـعد صالـح[3] تلـك اللائحـة بعـد ان احكمـت شركـة النفـط خناقهـا عـلى اسـتخراج النفـط[4] مبيناً الى السـبب الحقيقـي وراء مماطلـة الـشركات الاحتكاريـة، قائـلاً : «**سـادتي انهـا تنتظـر نضوبـه في العـالم لتبقـى هـي اللاعـب الوحيـد عـلى السـاحة وتتمكـن مـن بيعـه بالأسـعار التـي تريدهـا**»[5] .

واكـد نائـب الموصـل يوسـف الخـوري[6] أن عـلى الشركـة ان تـفِ بالتزاماتهـا تجـاه العـراق وان تقـوم باسـتخراج النفـط، فضـلاً عـن توظيـف العراقيـين واسـتخدامهم في جميـع اعمالهـا وان تقـوم بتعويضهـم، وعنـد اجـراء التصويـت النهائـي عليهـا وافـق (54) نائبـاً مـن اصـل(58) نائبـاً وتغيـب عـن حضـور الجلسـة اربعـة نـواب[7]، وفي السـياق نفسـه اثـيرت قضيـة النفـط مـرة اخـرى مـن خـلال السـؤال الـذي وجهـه جميـل الـراوي الى وزيـر الماليـة قائـلاً: «**مـا هـي التدابـير التـي اتخذتهـا الـوزارة تجـاه مـا اشـير عـن نيـة الشركـة دفـع المبالـغ الملزمـة عليهـا عـلى اسـاس العملـة المسـتعملة لا عـلى اسـاس الذهـب**»، وقـد اجـاب وزيـر الماليـة رسـتم حيـدر بعـد ان اظهـر اسـتياءاً مـن الشركـة قائـلاً: «**هـذه**

---

(1) المصدر نفسه، ص28.

(2) عقـد هـذا الاتفـاق في 24 اذار 1931 وقعـه كل مـن نـوري السـعيد رئيـس الـوزراء وعـن الشركـة الاحتكاريـة جـون سـكليروس وكان مكمـلاً لاتفـاق 14اذار1925، وتعهـدت فيـه الشركـة بالتعديـل عـلى ان تقـوم بتركيـب وصيانـة دورتـين كهربائيتـين في سـلك معـدني مـن النحاس وقـد وافقـت الشركـة عـلى دفـع فائـدة قدرهـا 6٪ وعنـد تأخيرهـا سـداد المبلـغ تدفـع عـن كل عـام 400 الـف ليـرة ذهبيـة وقـد وافقـت الحكومـة عـلى منـح الشركـة تسـهيلات بأسـعار شـحن مخفضـة. للمزيـد، ينظـر: علي معجـل خلف عـودة الشـعيبي، شركـة نفـط خانقـين المحـدودة دراسـة تاريخيـة، رسـالة ماجسـتير (غـير منشـورة)، كليـة التربيـة ابـن رشـد، جامعـة بغـداد، 2002، ص167-166.

(3) **سـعد صالـح**: هـو سـعد بـن محمـد بـن صالـح بـن محمـود بـن عـلي بـن محسـن ينتهـي نسـبه الى الحسـن ابـو الطيـب ابـن الامـير محمـد الاشـتر سـمي بالاشـتر لوجـود ضربـة في وجـهٍ ولـد في عـام 1889 في النجـف الاشرف وتقلـد العديـد مـن المناصـب الاداريـة منهـا متـصرف للـواء الحلـة والكـوت والمنتفـك والعمـارة، تـوفي عـام 1949 .للمزيـد، ينظـر: بشـار جبـار حسـن الجابـر، سـعد صالـح ودوره السـياسي في العـراق، رسـالة ماجسـتير (غـير منشـورة)، كليـة التربيـة، ابـن رشـد، جامعـة بغـداد، 1999 .

(4) توفيـق السـويدي، مذكـراتي نصـف قـرن مـن تاريـخ العـراق والقضيـة العربيـة، ط2، دار فـارس للنـشر والتوزيـع، بغـداد، 2010، ص231.

(5) م. م. ن، الـدورة الانتخابيـة الثالثـة، الاجتـماع الاعتيـادي الاول لعـام 1930، محـضر الجلسـة66، في 7 ايـار 1931، ص ص10-4.

(6) **يوسـف الخـوري**: هـو يوسـف بـن مهنـا بـن يوسـف الخيـاط شـقيق الدكتـور حنـا الخيـاط وزيـر الصحـة، ولـد عـام 1882 في الموصـل، انتخـب نائبـاً عـن الموصـل في المجلـس النيـابي 1924 واصبـح نائبـا للعديـد مـن الـدورات الانتخابيـة عـن الموصـل، تـوفي عـام 1947. للمزيـد، ينظـر: مـير بـصري، اعـلام السياسـة في العـراق الحديـث، ج2، ص338.

(7) م . م. ن، الـدورة الانتخابيـة الثالثـة، محـضر الجلسـة 66، في 7 ايـار 1931، ص1012-1011.

بدعة عجيبة» لم تكن تخطر في بال احد ومن واجبنا جميعاً ان نتمسك بحقوقنا وندافع عنها[1].

كما قدمت حكومة نوري السعيد الثانية (19تشرين الاول 3-1931تشرين الثاني1932) خلال الجلسة المنعقدة في 7نيسان1932 قانون تصديق المقاولة لتعديل امتياز شركة النفط التركية لعام1932[2]، ومما يثير الاستغراب لم يخالف النواب تلك اللائحة واكتفوا بالموافقة، فوافق عليها (69) نائبا من اصل(71) نائب وتغيب نائبان، وان دل ذلك على شيء فيدل على ضعف المجلس امام الحكومة، وفي 20 نيسان1932 قدمت لائحة قانون تصديق الاتفاق المعقود بين الحكومة العراقية وشركة انماء النفط البريطانية[3] فانتقد نائب بغداد صالح جبر[4]سياسة الحكومة والاتفاقية رافضاً تصديقها بقوله: «**عندما عقدنا الاتفاق الاول مع الشركة التركية لم تكن بتلك الفائدة التي انتظرناها، اما هذه الاتفاقية فقد جاءت في المادة الثالثة من الاتفاقية ان الحكومة العراقية لا تصدر اي شيء من النفط الا بموافقة الشركات الاحتكارية سواء كان مصفى او غير مصفى**»[5] .

وقد اعرب النواب عن خيبة املهم تجاه الحكومة العراقية التي وقعت هذا الامتياز دون الانتباه الى الاوضاع الاقتصادية والسياسية ومدى ارتفاع اسعار النفط، اما رئيس الوزراء نوري السعيد فلم يجب عن اعتراضات النواب، وانما قام بفرض تلك اللائحة على المجلس[6]، وقد حازت على موافقة (59) نائبا من اصل (64) نائبا وخالفها ستة نواب[7]، وخلال مناقشة الميزانية العامة لعام1933 المالية انتقد النواب مرة اخرى ارتفاع اسعار النفط العراقي، ويبدو ان الفساد الحكومي جعل نائب الموصل سليم حسون ينتقد الحكومة بشدة قائلاً: «**بلية سوداء وجميع الدول في العالم حسدونا وقايضونا على كنوزنا الذهبية النفطية، لكن عندما تخرج من بلادنا تكون قيمتها من قيمة الماء**»[8]، وقد قامت حكومة جميل المدفعي الرابعة بمنح امتياز لشركة نفط البصرة[9]، وشمل ذلك الامتياز جميع الاراضي التي لم تمنح للشركات السابقة

---

(1) م .م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الثاني لعام1931، محضر الجلسة 20، في 4شباط1932، ص156.

(2) م. م.ن، محضر الجلسة 54 ، في 14 ايار1932، ص571.

(3) المصدر نفسه، ص571.

(4) **صالح جبر**: محمد بن صالح بن جبر بن علي من اسرة متواضعة من بني زيد ولد في مدينة الناصرية عام 1895، وتقلد العديد من المناصب الادارية منها نائب في البرلمان 1930 و1932 و1933، وشكل وزارته الاولى عام1947، توفي عام 1957. للمزيد، ينظر: فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام 1957، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2005.

(5) م. م. ن، محضر الجلسة 54، في 14 ايار 1932، ص587.

(6) م . م. ن، المصدر السابق، محضر الجلسة 54، في 14 ايار 1932، ص586.

(7) م.م.ن، محضر الجلسة 54، في 14 ايار 1932، ص-587 588.

(8) م. م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1933، محضر الجلسة 23 ، في 15 حزيران 1933، ص337.

(9) **شركة نفط البصرة**: هي شركة فرعية من شركات النفط العراقي أسست في 22تموز 1938 ، بعد ان اقدم العديد من الاشخاص العراقيين وشركة نفط العراق طلباً للحصول على امتياز في البصرة مدته75 عاماً. للمزيد، ينظر: يحيى عبود حسن البو علي، ملامح السياسة النفطية في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد25 ، 2015، ص363 .

وقد شملت مساحتها نحو (89250) ميلاً مربعاً وتعد البصرة في غاية الاهمية بسبب قربها من حقل برقان في الكويت، وحينما بدأ مجلس النواب مناقشة الامتياز جوبه بمظاهرات صاخبة في بغداد احتجاجاً على ابرام تلك الاتفاقية، وتمت مناقشتها بعد ان اوضح وزير المالية ابراهيم كمال[1] امام المجلس النيابي أن ذلك الامتياز هو من افضل الامتيازات التي قدمت الى العراق وجميع البلدان التي توجد فيها منابع النفط، بالمقابل وجدت الحكومة ان من الافضل ان تمنح ذلك الامتياز للشركات بدلاً من بقاء النفط مطموراً تحت الارض[2].

اعترض النواب على ذلك الامتياز وعدَّوه صفقة خاسرة[3]، ومنهم النائب رستم حيدر مؤكداً على أن الظروف التي ادت الى منح الامتياز لشركة نفط البصرة عام 1938 كانت تختلف عن الامتيازات التي منحت في المدة (1925 -1931) وان المفاوض العراقي كان في عهد الانتداب ضعيفاً، بينما الان المفاوض اصبح قويا في ظل الاستقلال[4]، وقد انتقد نائب بغداد طه الهاشمي[5] الامتياز والحكومة التي وقعته مشيراً الى افضلية بقاء النفط داخل الارض محفوظا للاجيال القادمة على ان يعطى للشركات بذلك الثمن البخس، كما انتقد محمود رامز نائب بغداد منح الامتياز الى الشركة مؤكداً ان ذلك الامتياز صفقة خاسرة، مطالبا الحكومة برفض هذه الاتفاقية وعندما وضعت اللائحة للتصويت تمت الموافقة عليها بأغلبية النواب الحاضرين[6]، وفي عهد حكومة نوري السعيد الرابعة (6نيسان1939-21شباط1940) استغلت الشركات الاجنبية حالة الحرب العالمية الثانية والازمة الاقتصادية العراقية ففرضت على الحكومة العراقية تعديل اتفاقيتي شركة نفط العراق وشركة نفط البصرة[7]، ومن الملفت للنظر لم تناقش تلك اللائحة بشكل مستفيض لأنها حظيت عند التصويت عليها بإجماع الحاضرين البالغ عددهم (69) نائباً[8].

ألقى الوصي عبد الاله خطاباً في الاول من تشرين الثاني 1939 اشار فيه الى التطورات التي

---

(1) **ابراهيم كمال**: ولد عام 1895 في الموصل ودرس فيها ثم التحق بخدمة الجيش العراقي وقد انتخب نائبا في مجلس النواب العراقي للعديد من الدورات وتولى العديد من المناصب الادارية منها وزير للمالية اكثر من مرة، توفي عام 1947. للمزيد، ينظر: جريدة الزمان، بغداد، العدد 1366، في 13 اب 1947؛ مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، المصدر السابق، ص93-92.

(2) م . م. ن، الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لعام 1938، محضر الجلسة 3، في 12 تشرين الثاني 1938، ص18.

(3) م.م.ن، المصدر السابق، ص35-34.

(4) المصدر نفسه، ص31.

(5) طه الهاشمي: هو طه بن سليمان بن صالح بن احمد ينتمي الى اسرة عربية هاشمية ولد عام 1888 في بغداد، تولى العديد من المناصب الادارية منها وزير الدفاع في وزارة ياسين الثالثة واخيراً وزير للمعارف، توفي عام1961. للمزيد، ينظر: يحيى كاظم حمودي المعموري، طه الهاشمي ودوره العسكري في العراق حتى عام 1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 1998 .

(6) كاظم جواد احمد الهيازعي، المصدر السابق، ص77.

(7) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1939، محضر الجلسة الرابعة، 15 حزيران 1939، ص54.

(8) عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي 1958-1925، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1993، ص183.

حصلت في العالم، بقوله : «**أصبح من الضروري اخذ الحيطة والحذر، وان نقدر اهمية هذه الظروف التي استبقت اليها، وان نبذل قصارى جهدنا تدفعونا روح التضحية وتقرير كيان هذه الامة، وقد قامت الحكومة العراقية بقطع العلاقة مع المانيا في الخامس من ايلول 1939 معلنة تمسكها بمعاهدات التحالف مع الحكومة الامريكية**»، ولقد استهل خطاب العرش الوضع العالمي وما استجد فيه من حوادث في الاشهر الاخيرة وما عاناه العالم من جراء الحرب العالمية الثانية، وما هي الاجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة العراقية التي تحتم على البلاد الأستعداد للطوارئ، وما عليه من الاثار الناتجة من التحالفات الدولية التي دارت بينها رحى الحرب[1]، وقد رد نائب بغداد عارف قفطان[2] على العريضة الجوابية لخطاب العرش مشيراً الى ظروف الحرب العالمية الثانية : «**فمن واجب العراق الكشف عما عرف من الوفاء واحترام العهود، ان بعض من عهوده والتزاماته موقف الوفي موقف يضع عهوده فوق كل اعتبار وانا امل بان السلم في الشرق سواء على البحر الابيض المتوسط او غيره لا يمكن ان يرتكز على قواعد صحيحة وان موقف العراق من حكومة الولايات المتحدة الامريكية يجب ان يكون التعامل بالمثل معها**»[3].

وقد استمرت الولايات المتحدة الامريكية بالتعاون مع العراق في استيراد النفط باعتباره المصدر الاكبر في دعم اقتصادها، نتيجة لذلك فأن الاتفاقيات المبرمة بين دول الجوار العراقي مع شركات امريكية دفعت احزاب المعارضة السياسية عام 1948 والمتمثلة في ذلك الوقت بالاحزاب السياسية وبعض اعضاء مجلس النواب العراقي وصحف المعارضة الى رفع الغبن عن حقوق الشعب ونتيجة لذلك شعرت الحكومة البريطانية بضرورة تعديل تلك الاتفاقيات، لذلك بدأت مفاوضات تمهيدية بين الحكومة العراقية في زمن وزارة مزاحم الباجه جي التي تألفت في 26حزيران 1948، اذ ورد في منهاج الوزارة والذي أعلن عنه في خطاب العرش للاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب الذي بدأ في الاول من كانون الاول1948، والذي ورد فيه: «**الحكومة باذلة مزيد من اهتمامها في إخراج مشروع مصفى النفط الحكومي إلى حيز التنفيذ والمفاوضات جارية مع الشركات في هذا السبيل، ولفقدان التوازن بين حصة الحكومة من النفط وبين أرباح الشركات صاحبة الامتياز، فاتحت الحكومة الشركات ذات العلاقة لتعديل الامتياز بشكل يضمن للحكومة موارد إضافية تساعدها على توسيع أعمالها العمرانية**»[4].

وقد ضم مجلس النواب في دورته الثانية عشر عدد من نواب الاحزاب العلنية التي تشكلت عام 1946 مما كان لها تأثير قوي في الدعوة لرفع الغبن عن حق الشعب العراقي في نفطه من خلال

(1) م . م . ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لعام 1939، محضر الجلسة الاولى أفي 1 تشرين الثاني 1939، 38 و ص1.

(2) **عارف قفطان**: تخرج من المدرسة الحربية في اسطنبول، واسر في الحرب العالمية الاولى لكنه عاد الى العراق عام 1924 وعين قائم مقام ثم متصرف في الوية العراق المتعددة، انتخب نائب لواءاً عن بغداد عام 1937. للمزيد، ينظر: كاظم جواد احمد الهيازعي، دور نواب بغداد 1939-1925، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2004، ص51.

(3) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لعام 1939، محضر الجلسة 1، في 1 تشرين الثاني 1939، ص39.

(4) غصون مزهر حسين، الامتيازات النفطية في مناقشات مجلس النواب العراقي1954-1950، مجلة المستنصرية للدراسات العربية، العدد 53، د.ت، ص231.

الاسـئلة والاستفسـارات التـي وجهـت الى رئيـس الـوزراء والـوزارة القائمـة انـذاك وهـي وزارة نـوري السعيد العـاشرة التي تألفـت في 6كانـون الثـاني1949 بعـد اسـتقالة وزارة مزاحـم الباجـه جـي بعـد فشـل المفاوضـات في بغـداد في عهـد الباجـه جـي، اضطـر نـوري السعيد بنقـل تلـك المفاوضـات الى لنـدن حيـث اوفـد ضيـاء جعفـر وزيـر الاقتصـاد ومعـه مديـر وزارة الاقتصـاد نديـم الباجـه جـي في 24حزيـران 1949 الا ان تلـك المفاوضـات لم تحقـق اهدافهـا ممـا اسـتوجب سـفر رئيـس الـوزراء نـوري السـعيد الى لنـدن، وتضمنـت نتائـج سـفرته في بيـان رسـمي صـدر في 29 اب1949، جـاء فيـه : «**جـرت مـداولات بـين فخامتـه والحكومـة البريطانيـة وشركات النفـط بشـأن ضـخ النفـط الى حيفـا، فـأصر العـراق وأظهـر تمسكه بعـدم الضـخ عـن طريـق حيفـا الى البحـر الى أن تحـل قضيـة مصفـى النفـط في حيفـا**»، وبعـد اسـتقالة نـوري السـعيد في 10كانـون الاول 1949 ألـف الـوزارة جـودت الايـوبي في التاريخ نفسـه ونتيجـة للخلافـات بـين رئيـس الـوزراء واعضاء وزارتـه قـدم اسـتقالته في 5شـباط1950، فكلـف الـوصي عبدالالـه توفيـق السـويدي بتأليـف الـوزارة في 2شباط1950 واسـتمرت المفاوضـات مـع الـشركات النفطيـة لضـمان الحصـول عـلى اكـبر قـدر مـن الفوائـد لصالـح العـراق، طالـب النـواب مـن خـلال المذاكـرة عـن المنهـاج الـوزاري في جلسـات مجلـس النـواب العراقـي، حيـث تحـدث نائـب العـمارة سـليمان الشـيخ داوود بقولـه: «**أن الامتيـازات ظالمـة بالنسـبة الى مثيلاتهـا في بـلاد العـالم وخاصـة البـلاد المجـاورة، وأن الغيـض والسـخط عليهـا في العـراق بلـغ حـد الثـورة عليهـا، ... أن تعديـل امتيـاز النفـط لمصلحـة العـراق اصبحـت قضيـة حياة أو مـوت بالنسـبة لاقتصاديـات البـلاد**»[1]، كـما تحـدث نائـب بغـداد عبدالـرزاق الظاهـر بحديـث مطـول عـن النفـط كونـه شـغل منصـب وزيـر الاقتصـاد في حكومـة عـلي جـودت الايـوبي، وطالـب بعقـد جلسـة لمناقشـة قضيـة النفـط عـلى أن تكـون مدعومـة بالتقاريـر، قائـلاً: «**اطلعـت عـلى مـا هنـاك مـن الفواجـع والرزايـا بالنسـبة للجهـة العراقيـة ومـا ينبغـي ان يكـون عـلى مـدار حديـث وعنايـة كليـة، فالـشركات هـي فلـول وبقايـا الاسـتعمار مجتمعـة بشـكل شركـة نفـط كركـوك وشركـة نفـط الموصـل وشركـة نفـط البـصرة، فنفـط العـراق ملـك الـشركات وهـذه الـشركات الهولنديـة والبريطانيـة والامريكيـة والفرنسـية التـي تآمـرت وأسـتولت عـلى هـذا النفـط في ظـروف مناسـبة لهـا للغايـة...**»[2].

اسـتمرت مناقشـات النـواب تحـت قبـة البرلمـان العراقـي لقضيـة النفـط، كـما ربـط عـدد مـن النـواب موضـوع تعديـل الاتفاقيـات النفطيـة بالوضـع السـياسي في الوطـن العـربي لاسـيما تأييـد القضيـة الفلسـطينية ومطالبتهـم بـضرورة محاربـة (إسرائيـل)، فقـد طالـب نائـب البـصرة عبداللطيـف جعفـر[3] الحكومـة بالوقـوف بوجـه التوسـع (الإسرائيـلي) في البـلاد العربيـة مـن خـلال تعديـل امتيـازات النفـط، فقـد ذكـر أن نـوري السـعيد فـاوض بشـأن التعديـل

(1) م.م.ن، الـدورة الانتخابيـة الثانيـة عـشر، الاجتـماع الاعتيـادي لسـنة 1949، محـضر الجلسـة 4، 1950، ص 40 – 39.

(2) المصدر نفسه، ص58.

(3) **عبداللطيـف جعفـر**: هـو مـن رجـال السياسـة والتجـارة، ولـد في البـصرة عـام 1922، وانتقـل مـع اسرتـه الى بغـداد ثـم الى دمشـق وبـيروت عـام 1924، ودرس في الجامعـة الامريكيـة الكليـة اليسـوعية وعـاد الى بغـداد 1942 انتخـب نائبـا عـن البـصرة في 1948، واعيـد انتخابـه (1954–1958) ثـم غـادر العـراق قبـل ثـورة 1958، قاصـدا بـيروت وتـوفي عـام 1990. للمزيـد، ينظـر: مـير بـصري، أعـلام السياسـة في العـراق الحديـث، ج2، ص456.

بمفاوضات سرية ، وطرح النائب بعض الاسباب التي تؤدي الى فشل تلك المفاوضات، بقوله : «**بما أن تعديل اتفاقية النفط على أُسس جديدة قويمة سيكون عاملاً اساسياً في محاربة الفقر والجهل والمرض في البلاد، وبما أن الاستعمار الانجلو امريكي يقضي بتجويع الشعب العراقي لذلك فسيكون مصير كل المباحثات اتفاقيات النفط أو الحصول على قرض الفشل، كما أن تعديل اتفاقيات النفط مما سيجعل العراق بوضع يسمح له بالوقوف اقتصادياً وعسكرياً دون توسع (إسرائيل)، وحيث أن الاستعمار الانجلو امريكي يهدف إلى تحقيق حلم (إسرائيل) من وادي النيل إلى وادي الفرات، لذلك سيكون مصير كل مباحثات اتفاقيات النفط والحصول على اسلحة لتجهيز الجيش العراقي هباء في هباء، لذلك اطلب من الحكومة الغاء تلك الامتيازات اذا اصرت الشركات على طلب ضخ النفط إلى حيفا**»[1].

نستنتج من ذلك ان مطالب النواب كانت تصب في رغبتهم في التخلص من الفساد الاداري للشركات الاحتكارية نتيجة للاجحاف الذي لحق العراقيين من جراء ارتفاع الاسعار وكانوا يشددون على ضرورة تحسين الحالة المعيشية للشعب العراقي الذي عانى الامرين، فضلاً عن شعورهم بالاهمال الذي لحق بالعراق من جراء منح الحكومة امتيازات للشركات الاجنبية مما جعلها تتحكم بمصير العراقيين وحقوقهم، الا انهم كانوا يخضعون بين الحين والاخر للسياسات العامة للحكومة والضغط البريطاني، فضلاً عن المصالح الخاصة .

المبحث الثاني : الفساد الاداري والمالي في مناقشات مجلس النواب العراقي 1950-1958

برزت قضية النفط في اعقاب الحرب العالمية الثانية نتيجة للأحوال الدولية لتصبح من اهم القضايا التي شغلت حركة النضال الوطني في العراق ودفعت الراي العام في المطالبة بتحرير الحقوق التي سلبتها شركات النفط الاحتكارية طوال السنين المنصرمة وعدت التساهل مع هذه الشركات هو تفريط بحق الشعب والامة[2]، فقد شكل نوري السعيد الوزارة في 16 ايلول 1950 وقدمت منهاجها الذي تضمن خطاب العرش في افتتاح المجلس النيابي العراقي وردت فيه اشارة بسيطة إلى أن الوزارة ستعمل على التغلب على الخلافات القائمة بينها وبين شركات النفط بصورة تتضمن الحصول على كافة حقوق الشعب العراقي[3]، وقد أثار ذلك موجة استياء لدى بعض النواب بسبب تخاذل المفاوض العراقي حسب تعبير النواب في التفريط بحقوق ومصالح العراق في نفطه، وربما يعود السبب الى أن العراق تم مساومته في قضية الموصل في بداية عقد الامتياز[4]

بعد نجاح كل من الكويت والمملكة العربية السعودية باتفاقية مناصفة الارباح عام 1950 مع شركة ارامكو الامريكية[5]، كما أن شجع نجاح ايران

(1) م.م.ن، محضر الجلسة 4، ص221-220.

(2) حكمت سامي سليمان، المصدر السابق، ص52.

(3) م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1950، محضر الجلسة 3، في 2كانون الاول1950، ص3.

(4) المصدر نفسه، محضر الجلسة 11، ص159-158.

(5) شركة ارامكو : وهي عبارة عن تكتل امريكي صرف عرف برامكو لاكتشاف النفط واستغلاله في السعودية وتضم شركات اكسون (Exxon) وتكساسو (Texaco)

في تأميم نفطها من قبل حكومة محمد مصدق[1] في 15 اذار 1951 إلى تشجيع أعضاء مجلس النواب العراقي المطالبة بنفس الامتيازات التي حصلت عليها كل من الكويت والمملكة العربية السعودية إلى جانب، كما طالبوا بوضع قيود ورقابة على الشركات الاجنبية العاملة في قطاع النفط العراقي، إذ لم يكن هناك مراقبة لعمل تلك الشركات وسجلاتها لأن أغلب العاملين في ذلك القطاع هم من الاجانب، إذ طالب نائب بغداد نديم الباجه جي[2] بالحقوق نفسها التي تتمتع بها الدول العربية، وقد أثارت تلك المطالبة قلق الشركات النفطية الاحتكارية الاجنبية، وكانت حافزاً للمطالبة بزيادة الارباح ومراقبة السجلات الخاصة بقطاع النفط لاسيما وأن شركة النفط العراقية كانت منقسمة بين مستشاري النفط الاجانب والعراقيين، اذ ابتعد عن الكارتر النفطي والشركات الاحتكارية فكانت في بريطانيا ويمثلها في العراق احد موظفيها من البريطانيين[3]، وفي 15 اذار1951 كان لممثلي الاحزاب في البرلمان العراقي موقف بارز في الدعوة إلى تأميم النفط ولاسيما حزب الاستقلال ممثل بأمين سره نائب الموصل محمد صديق شنشل[4]، بقوله : «**أن حزب الاستقلال وحده من بين الاحزاب العلنية تبنى فكرة التأميم**»[5]، كما تقدم غيره من النواب بتوجيه سؤال الى رئيس الوزراء حول امكانية الحكومة أن تقوم بتأميم مشاريع النفط في العراق ولاسيما بعد خطوة ايران في التأميم، ولم تجب الحكومة على السؤال، فقام محمد صديق شنشل بإعادته مرة ثانية في 20

وسوكا (socal) وموبيل (mobil)، وقد ادت عملية الحصول على الامتيازات النفطية بالاسم المشترك لشركة النفط المتمثلة في رامكو التي تقرر قوة المساواة لهذه الشركات في وجه الاقطار المصدرة للنفط. للمزيد، ينظر: اياد ناظم جاسم العلواني، الامتيازات النفطية الامريكية في المملكة العربية السعودية 1951-1932 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بابل، 2004، ص20.

(1) محمد مصدق: هو محمد ميرزا هدايت بن ميرزا حسين بن ميرزا كاظم بن اغا محسن، ولد في قرية احمد اباد في طهران عام1882 ودرس الحقوق في باريس واصبح وزيرا في حكومة العهد القاجاري وكان له الدور الكبير في قرار تاميم النفط الايراني الذي اصدره البرلمان الايراني 1951 ازيح بانقلاب عسكري في اب 1953 وتمت محاكمته محاكمة عسكرية ووضع تحت الرقابة الجبرية توفى عام 1967. للمزيد، ينظر: ثامر مكي علي الشمري، محمد مصدق حياته ودوره السياسي في ايران، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2008.

(2) **نديم الباجه جي**: هو نديم بن حمد بن شاكر بن عبدالرحمن بن عثمان بن مراد الملقب بالباجه جي، ولد في عام 18 شباط 1904، وعين موظفا في مديرية النفط بوزارة الاقتصاد وفي 19 ايلول 1935، مثل المجلس النيابي للعديد من الدورات توفي عام 1969. للمزيد، ينظر: نداء خضير مبارك الزيدي، نديم الباجه جي ودوره الاقتصادي والسياسي 1976-1914، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، 2015، ص54-23.

(3) سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق عام 1958-1945، شركة الخنساء للطباعة والنشر، بغداد، 2009، ص173.

(4) **محمد صديق شنشل** : محمد صديق بن اسماعيل بن احمد آل سنبل، ولد في محلة الشيخ محمد في لواء الموصل 1910، ثم درس الحقوق وتخرج فيها عام 1933، ومثل لواء الموصل للعديد من الدورات الانتخابية، توفي في 24 كانون الثاني 1990. للمزيد، ينظر: سمير عبد الرسول عبدالله العبيدي، محمد صديق شنشل ودوره السياسي في العراق حتى عام 1959، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1997.

(5) م.م.ن، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، محضر الجلسة 27، ص425-424.

اذار 1951 مطالباً رئيس الوزراء بالاجابة بصورة مستعجلة، فأجاب نوري السعيد بقوله: «**أن خطة الحكومة تتلخص بتحقيق ايراد للخزينة عن استثمار النفط لا يقل معدله عن ايراد الخزينة للدول المجاورة للعراق**»، وقد اصر نواب المعارضة على الاستمرار في المناقشة لذلك التصريح لرئيس الوزراء ومنهم فائق السامرائي[1]، الا ان رئيس الوزراء غادر القاعة وترك نواب المعارضة في نقاش حاد مع مؤيدي الحكومة حول وجوب تأميم النفط العراقي وحول خروج رئيس الوزراء المستعجلة وتصريحه المبهم[2] كما سبقه18 نائب[3] مذكرة الى مجلس النواب بينوا فيها سوء الاوضاع الاقتصادية في العراق معبرين عن فشل الحكومات المتعاقبة وعدم قدرتها على القيام باصلاحات في العراق وكانت تقف مكتوفة الايدي امام استغلال الشركات الاجنبية لنفط العراق[4].

وفي 25 كانون الاول 1951 تمكن نديم الباجه جي من توقيع اتفاقية مع شركة نفط خانقين المحدودة (petrolenm khanqin)[5] والرافدين المحدودة[6] وفي 3 شباط 1952 عقدت اتفاقية مناصفة الارباح[7]، وفي 12 شباط 1952 وخلال مناقشة الميزانية العامة لعام 1952 قدم كل من فائق السامرائي ومحمد مهدي كبة[8] ومحمد صديق شنشل

---

(1) **فائق السامرائي**: ولد عام 1906 في العمارة من اسرة تنتمي الى فخذ البو سير من عشيرة البوبار السامرائية، درس الابتدائية في المدرسة الامريكية في بيروت ثم شغل العديد من المناصب الادارية. للمزيد، ينظر: امينة داخل التميمي، فائق السامرائي ودوره السياسي في العراق 1908-1979، دار النشر ابجد، بغداد، 2017 ؛ مير بصري، اعلام الوطنية والقومية، دار الحكمة، لندن، 1999، ص490-489.

(2) غصون مزهر حسين، المصدر السابق، ص239.

(3) النواب هم: (محمد مهدي كبة، اسماعيل الغانم، فائق السامرائي، محمد صديق شنشل). للمزيد ينظر: حامد قاسم الجبوري، محمد مهدي كبة مبادئه ودوره السياسي في العراق، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بغداد، 1997، ص144.

(4) عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج8، المصدر السابق، ص163.

(5) **شركة نفط خانقين**: وهي شركة فرعية تأسست لاستخراج النفط واستثماره في نفط خانة وقد اطلق عليها اسم شركة خانقين في كانون الاول 1925 من قبل ادارة شركة النفط الانكليزية المحدودة. للمزيد، ينظر: علي معجل خلف عودة الشعيبي، المصدر السابق، ص193.

(6) **شركة نفط الرافدين المحدودة**: تأسست في عام 1932، من قبل شركة نفط العراق طبقاً لاتفاقية 24 اذار 1931 والتي نصت على ان الشركة تتعهد بتزويد العراق بمنتجات نفط الاستهلاك المحلي ونظراً لعدم رغبة الشركة في ذلك ولحاجته للاموال الكثيرة ولعدم تصدير نفط خانقين اسست شركة الرافدين اذ تقوم باستيراد النفط من مصفى الوند وتوزيعه على العراق. للمزيد، ينظر: المصدر نفسه، ص168.

(7) **اهم بنودها**: تستوفي الحكومة اعتبارا من تاريخ التنفيذ مبلغ يعادل 50٪ من الربح الناتج عن عمليات كل من الشركات الثلاثة في العراق، ان تستوفي الحكومة من كل شركة من شركات مقابل الاعفاء من الضرائب مبلغا قدره 20 الف ليرة استرلينية سنويا تدفع قبل 31 اذار من السنة التقويمية. للمزيد، ينظر: غصون مزهر حسين، الامتيازات النفطية في مناقشات مجلس النواب العراقي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، د.ت، ص230.

(8) **محمد مهدي كبة**: من اسرة عريقة ولد في سامراء 1900، اصبح نائبا في مجلس النواب عام 1937 عن لواء بغداد ثم اصبح رئيسا لنادي المثنى واشترك في تأسيس حزب الاستقلال واصبح رئيسا له عام 1946، توفي عام 1984. للمزيد، ينظر: حامد قاسم

واسماعيل الغانم[1] استقالتهم الى مجلس النواب بسبب اتفاقية النفط الجديدة وقدمت هذه اللائحة الى المجلس لاقرارها في ظروف اوشك المجلس فيه على الانتهاء من دورته مبررين انه لم يسبق للشعب انه ملك الوسيلة الدستورية للتصويت في الاتفاقيات الخطيرة وانها لا تقل خطورة عن عقدها لاي معاهدة مع اي دولة، فضلا عن ان المجلس لم يعطي الوقت الكافي لدراستها فضلاً عن ان هناك قناعة مدبرة من قبل الحكومة على مواصلة واستمرار الفساد وسلب الثروات الطبيعية مبيناً ان حكومة نوري السعيد حاولت اضفاء الصبغة الشرعية على هذه الاتفاقية بامرارها على مجلس النواب وهو ما يمثل اعتداء صريح على حقوق الشعب العراقي[2] .

رد رئيس الوزراء نوري السعيد على استقالات النواب قائلاً : «**لا استطيع ان احلل الاسباب الحقيقية واهدافها الواقعية وكما تعلمون ايها السادة ان حزب الاستقلال ومنذ اشهر عديدة يميل الى تأميم النفط ولا يقبل غير التأميم وقد اقتبس ذلك من جارتنا ايران وان الامتيازات موجودة لكن الحزب خلال هذه الفترة يطالب بامر التأميم فالمنطق والمصلحة يتوجب علينا ان ننتظر عملية تأميم النفط الايراني وانا لست مختلفا مع الحزب لكني مختلف في امر واحد هو الا نقدم على عملية التأميم، لانها تؤدي الى كثير من المشاكل**»[3]، كما انتقد نائب السليمانية علي كمال[4] الحكومة والاتفاقية قائلاً: «**سادتي ان هذه الاتفاقية هو اننا لم نمدد مدة الامتياز واذا مددناها لم يبقى لنا شبر من الاراضي حتى نعطيه الى الشركة وان التاميم يطالب به بعض النواب مهماً للمصلحة العامة**»[5]، وانتقد حسام الدين جمعة[6] نائب بغداد هذه الاتفاقية مشيراً الى فساد الحكومة واستمرارها في اعطاء الثروات الاقتصادية للشركات الاحتكارية الاجنبية قائلاً: «**سادتي ان هذه الاتفاقية لا تختلف عن الاتفاقيات السابقة واذا حللنا الاتفاقية نجد فيها الكثير من الغبن والاجحاف وهذا الامر اعترف فيه رئيس الوزراء نوري السعيد اثناء تصريحاته في اللجنة**

الجبوري، المصدر السابق، ص14-8.

(1) اسماعيل الغانم: هو اسماعيل بن عبدالهادي الملقب بالغانم ولد عام 1907 في بغداد في الاعظمية، وانتخب نائباً عن بغداد عام 1948 وظل يمثل بغداد حتى عام 1958. للمزيد، ينظر: عبدالحميد شندي علوان راضي البدري، اراء ومواقف اسماعيل الغانم 1958-1932 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، 2012 .

(2) م.م.ن، الدورة الانتخابية 13، الاجتماع الاعتيادي، محضر الجلسة 8 ، في 12 شباط 1952، ص 75.

(3) م.م.ن، المصدر السابق، محضر الجلسة العاشرة، في 14 شباط 1952، ص103.

(4) **علي كمال** (1998-1900): ولد عام 1900 ينتمي الى اسرة معروفة دخل الكلية العسكرية، انتخب نائب عن لواء الموصل في الدورة الانتخابية الرابعة، توفي عام 1998. للمزيد، ينظر: حيدر غانم عبدالحسن، موقف المجلس النيابي العراقي من حركة التعليم في العراق 1939-1925 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الكوفة، 2011، ص 190.

(5) م.م.ن، المصدر السابق، محضر الجلسة العاشرة، في 14 شباط 1952، 104.

(6) **حسام الدين جمعة**: ولد في بغداد عام 1898، ودرس في المدرسة السلطانية ثم دخل الكلية العسكرية، تولى العديد من المناصب الادارية منها مدير للسجون عام 1935 ونائب عن ديالى 1948 ووزير للدفاع 1952 ووزير للداخلية 1954، توفي في تركيا 1978. للمزيد، ينظر: هشام صالح شذر، حسام الدين جمعة ودوره السياسي في العراق منذ 1978-1928، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2018.

الاقتصادية... اني تمكنت من انجاز هذه الاتفاقية فاذا وجد احد يستطيع ان يعمل احسن منها فانا استطيع ان اخذ بيدي اليه»، مبيناً تواطئ رئيس الوزراء نوري السعيد مع الشركات الاحتكارية حاثاً على عدم الرضوخ للاتفاقية [1]، كما اشار نائب العمارة سلمان الشيخ داود[2] منتقدا الاتفاقية لكونها لا تختلف عن الاتفاقيات السابقة التي اعطت حقوق الشعب الى الشركات الاحتكارية [3]، وقد وصف محمد صالح بحر العلوم[4] نائب بغداد الاتفاقية بالغبن الفاحش قائلاً : «**بان تسرب كل قطرة من نفطنا الى معسكر المستعمرين اضعاف لكافة الشعوب المناضلة في سبيل السلام والتحرر الوطني**»[5] .

وجهت حركة انصار السلام نداء الى الشعب العراقي مشيرا الى مؤامرات الاستعمار الانكلو الامريكية تهدف الى امرين في الشرق الاوسط كان الهدف الاول: منها هو السيطرة على منابع النفط الهائلة، والثانية: تحويل بلدان الشرق الاوسط الى قواعد عسكرية تنطلق منها القوات المحاربة للاعتداء على الشعوب المسلمة وان الاتفاقية ليست مجرد عوائد او اوراق الخزينة العراقية، بل هي جزء من القضية الكبرى المتمثلة بالسلم والتحرر الوطني التي يناضل من اجلها ملايين العرب في مختلف شعوب العالم[6]، وقد كرر النواب رفضهم للاتفاقية لما فيها من المساوئ للشعب العراقي لان النفط الذي تغتصبه الشركات الاحتكارية هو سلاح بيد المستعمرين يستخدم ضد الشعب[7] .

رد نوري السعيد على اعتراضاتهم وانتقاداتهم قائلاً: «**جميع العراقيين وعلى مختلف احزابهم وشركاتهم اتفقوا على استثمار كنوزنا الموجودة في بلادنا اي تطبيق الامتيازات القديمة على كمية الانتاج وان الشركة لها الحق في ان تبيع باي سعر وهو الموجود في الامتيازات المتفق عليها**»[8]، وقد اكدت جريدة اليقظة باجماع الاحزاب العراقية ان الاتفاقية لا تضمن حقوق

(1) م.م.ن، المصدر السابق، محضر الجلسة العاشرة، 14 شباط 1952، ص105.

(2) سلمان الشيخ داود: هو ابن الشيخ احمد الشيخ داود ولد عام 1897 في بغداد، دخل كلية الحقوق، وتخرج فيها ومارس المحاماة فاصبح عضواً في البرلمان العراقي للعديد من الدورات. للمزيد، ينظر: مير بصري، اعلام الادب في العراق الحديث، ج2، دار الحكمة، لندن، 1994، ص368؛عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج10، مطبعة العرفان، صيدا، 1953، ص312-307.

(3) م.م.ن، المصدر السابق، محضر الجلسة العاشرة، 14 شباط 1952، ص105.

(4) **محمد صالح بحر العلوم**: ولد في النجف الاشرف عام 1909، ودرس قواعد اللغة العربية ثم انضم الى حزب الاخاء الوطني عام 1923وكان في طليعة العاملين في حركة انصار السلام وقضى اكثر ايام حياته في السجون العراقية 30 عام متفرقة بسبب مواقفه المعارضة للحكومة وعند قيام ثورة 14 تموز 1958 وقف معها وانشد لها الكثير من القصائد. للمزيد، ينظر: قصي محمود راضي كاطع الحسناوي، حزب التقدم ودوره السياسي في العراق 1931-1925، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، الجامعة المستنصرية، 2014، ص142.

(5) طه خلف محمد الجبوري، موقف الاحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق 1951-1958 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2015، ص ص71-70.

(6) جريدة الجبهة الشعبية، بغداد، العدد 168، في 14 شباط 1952.

(7) النواب هم: رفيق سيد عيسى، سلمان الابراهيم، عزالدين النقيب.للمزيد، ينظر: م.م.ن، المصدر السابق، ص ص115-113.

(8) م.م.ن، المصدر السابق، محضر الجلسة العاشرة، 14 شباط 1952، ص111.

البلاد بالرغم من ان الحكومة احاطتها بكل الوسائل الدعاية مصطنعة وتسالت اليقظة عن العيب في المطالبة بحقوقنا وحريتنا واستقلالنا واذا كنا قد اقتبسنا الخطة من الشعوب الاخرى سبقتنا بمراحل الحرية والكرامة[1]، وفي 14 شباط 1952 صادق مجلس النواب على الاتفاقية المكون من 96 نائبا المصوتون 89 والمخالفون 7 والغائبون 38 [2] .

كتبت جريدة اليقظة مقالا كشفت فيه الحقائق للجماهير ومخاوفها من النص الانكليزي مبيناً ان الحكومة تجاهلت كرامة الشعب بنزولهم الى ارادة الشركات الاجنبية الاحتكارية[3] وقد انتقد نائم الدليم محمد مشحن الحردان[4] الاتفاقية لكتابتها باللغة الانكليزية وهذا مخالف لنصوص القانون[5]، وقد اوضحت جريدة الزمان ان بنود الاتفاقية ليست مناصفة الارباح وانما جعلت حصة الشركة تصل الى 60٪ فضلاً عن اعفائها من الضرائب الحكومية والبلدية على الرغم من الربح الوفيراً فان اتفاقية النفط هذه تعبر عن فشل الحكومة وفسادها وضعفها امام الشركات الاجنبية التي بقيت مسيطرة على اقتصاد البلد[6]، ولم تحظى هذه الاتفاقية بقبول الاحزاب السياسية العراقية[7]، وعلى اثر هذه الاتفاقية قامت الاحزاب السياسية باعلان الاضراب العام في كافة انحاء العراق وفي يوم 14 شباط 1952 خرجت مظاهرات واشترك فيها عدد كبير من الطلاب واصحاب المحال التجارية وصلت الى شارع الرشيد احتجاجا على هذه الاتفاقية المجحفة بحقوق الشعب العراقي يرددون الهتافات ضد الاتفاقية والحكومة وقام رجال الشرطة باطلاق النار عليهم واصيب عدد كبير منهم باصابات بسيطة والاخر القي القبض على اخرين منهم[8]، وقد عبر محمد مهدي الجواهري[9] عن الاتفاقية

(1) جريدة اليقظة، بغداد، العدد 1349، في 14 شباط 1952.

(2) م.م.ن، المصدر السابق، محضر الجلسة العاشرة، 14 شباط 1952، ص ص133-132.

(3) جريدة اليقظة، بغداد، العدد 1345، في 10 شباط 1952.

(4) **محمد مشحن الحردان:** محمد مشحن عبدالحميد الحردان، ولد في لواء الدليم في عام 1921، انتخب نائباً عن لواء الدليم للاعوام (1950، 1953، 1954، 1958)، اختير وزيراً للاقتصاد عام كانون الاول 1957، ووزيراً للزراعة 1958، وانصرف بعد 14 تموز 1958 للاعمال التجارية، توفي في لندن 1998. للمزيد، ينظر: قاسم عبدالهادي دايخ الزيرجاوي ومحمد هاشم خويطر الربيعي، موقف مجلس النواب العراقي من حرية الصحافة ايار -1945ايار 1953، مجلة الدراسات المستدامة، السنة 4، مجلد4، العدد4، 2022، ص378.

(5) م.م.ن، المصدر السابق، محضر الجلسة العاشرة، 14 شباط 1952، ص129.

(6) جريدة الزمان، بغداد، العدد 4360، في 17 شباط 1952.

(7) رحيم فرج داوود، موقف صحافة الاحزاب العراقية من اتفاقية مناصفة الارباح عام 1952، مجلة اداب الفراهيدي، العدد18، 2014، ص692.

(8) مقدام عبدالحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي 1958-1941، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الكوفة، 2000، ص88.

(9) **محمد مهدي الجواهري:** هو محمد بن عبدالحسين بن الشيخ محمد حسن الجواهري، ولد عام 1889 في النجف الاشرف، عرف بوطنيته ضد الحكومة البريطانية واسهم في توزيع المنشورات وكتب الكثير من القصائد واصدر العديد من الجرائد والصحف منها جريدة الرأي العام، توفي عام 1997. للمزيد، ينظر: عباس غلام حسين نوري، محمد مهدي الجواهري ومواقفه الفكرية في العراق حتى عام 1997، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي للدراسات السياسية والدولية، 2006.

الجديدة في مقال بعنوان (الاتفاقية الجديدة رفضها الشعب ويقرها 60) تضمنت تصريحا على ان لا يستجيب للاتفاقية والرغبة الملحة من قبل جميع طبقات الشعب لصيانة المصلحة العامة ذهب ادراج الرياح بسبب موافقة 99 شخصا رفعوا اصابعهم في المجلس بالموافقة على الاتفاقية من دون النظر على ما صرحوا به والى ما سيلحق ذلك من اضرار المصالح الاقتصادية للشعب[1]، وقد اشارت جريدة الاهالي ان هذه الاتفاقية تعتبر من اسوء الاتفاقيات في العالم والتي تم عقدها عن طريق الضغط والاكراه[2]، وهذا ما اكده نائب البصرة حسن عبدالرحمن[3] مشيرا الى فساد الشركة التي اخذت تسير بطرق ملتوية لتتملص من مسؤولياتها التي تم الاتفاق عليها من خلال نقل العمال من الشركة الى مساكنهم وعلى حساب الشركة وللتخلص من هذه المسؤولية اخذت تطلب من العمال ان يأتون بوثائق تبين انهم يسكنون البصرة[4].

طرح نائب الدليم محمد مشحن الحردان سؤالا الى وزير الاقتصاد حول اتفاقية النفط بين فيه انه لم يسمع ان احداً من العراقيين قد عين بهذا المنصب فهل يوجد لدى الوزير من العراقيين من ذوي الكفاءة والسمعة ليكونوا اعضاء في مجلس الشركات يستطيعون الاشراف على اعمالها ولا سيما بعد ان طردت العمال بدون سبب وحلت محلهم اشخاص من غير العراقيين مطالبا الحكومة بوضع حد لتصرفات الشركة[5]، ومع ذلك فان الاتفاقية لم تغير الطابع الاستغلالي والاستبدادي الذي كانت تبدوا فيه شركات النفط وكلنها دولة داخل دولة وقد بقيت الشركات الاجنبية مسيطرة على الاقتصاد العراقي وقد اعترف بذلك جيبس المدير العام لشركة نفط العراق الذي تراس الوفد البريطاني في مفاوضاته مع الحكومة العراقية معلنا ان الاتفاقية كانت لصالح بريطانيا، واشار انه لو لم يكن في العراق قوات بريطانية لما افلحت الشركات النفطية في مخالفة القانون[6]، وقد كتبت جريدة الاستقلال مقالا دعت فيه الى تاميم الثروات العراقية وفي مقدمتها النفط[7]، واشارت جريدة لواء الاستقلال الى معارضة الاتفاقية لانها تحول دون ثقة الشعب العراقي بوزارة نوري السعيد والمطالبة بحقوقه الكاملة لكي تستمر في نهب هذا المورد الحيوي في العراق[8]، وانتقد نائب البصرة حسن عبدالرحمن الاتفاقية قائلا: «**سادتي ان شركات النفط في العراق اصبح لها كيان ثابت خاصة شركات النفط الثلاثة وتستخدم لها عدد من الناس وليس لهم حق التقاعد نطالب الحكومة ان تقدم تخصصات تقاعدية لهؤلاء العمال الذين استخدمتهم الشركة وهي تقوم باحتكار**

(1) المصدر نفسه، ص109.

(2) جريدة صدى الاهالي، بغداد، العدد 575، في 19 شباط 1952.

(3) **حسن عبدالرحمن**: ولد عام 1910 في عانه وتخرج في كلية الحقوق عام 1953 ودرس المحاماة وعمل في السلك القضائي، ثم أصبح وزيرا للشؤون الاجتماعية 1953، توفي منتصف السبعينات. للمزيد، ينظر: حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، ج3، المصدر السابق، ص54.

(4) م.م.ن، الدورة الانتخابية 13، الاجتماع الاعتيادي لعام 1952، محضر الجلسة العاشرة، في 10 اذار 1953، ص162.

(5) م. م. ن، المصدر نفسه، ص162.

(6) سهيل صبحي سلمان، المصدر السابق، ص188.

(7) جريدة لواء الاستقلال، بغداد، العدد 1497، في 11 شباط 1952.

(8) م.م.ن، الدورة الانتخابية 13، الاجتماع الاعتيادي لعام 1952، محضر الجلسة 20، في 22 نيسان 1953، 340.

النفـط لصالحهـا»[1] .

ايـده نائـب الموصـل رافائيـل بطـي[2] بـان توضـع مخصصـات لهـؤلاء المسـتخدمين مـن قبـل الـشركات الاحتكاريـة الذيـن اصابهـم الغبـن الكثـير[3]، وفي الجلسـة المنعقـدة في 11 ايـار 1953 انتقـد النائـب عبدالجبـار جومـر[4] حكومـة نـوري السـعيد والاتفاقيـة قائـلاً: «**سـادتي ان نـوري السـعيد زعيـم الاغلبيـة وباعتبـاره الشـخص المفـاوض في لنـدن في قضيـة النفـط بقيـت هـذه المفاوضـات زمنـا طويـلا محاطـة بالكتـمان واتحـدى كل شـخص يقـول انـه يعلـم كيـف كانـت تجـري ولمـا انتهـت المفاوضـات اعلـن السـعيد الاتفاقيـة في الصحـف قبـل عرضهـا عـلى المجلـس بثلاثـة ايـام ويعتـبر نـوري السـعيد بطـل هـذه الاتفاقيـة وفي جلسـة واحـدة صـوت عليهـا**»[5]، وقـد انتقـد نائـب كربـلاء محمـد جـواد الخطيـب[6] الاتفاقيـة مشـيرا الى الفسـاد الـذي استشرى في جميـع انحـاء المملكـة رغـم وفـرة الخيـرات العامـة فـان الغلبـة مـن العـراق يشـكون الفقـر وعـلى الرغـم مـن وجـود النفـط بكميـات كبـيرة لكـن عـدم وجـود رؤوس الامـوال الوطنيـة لاسـتثمارها مما شـجع رؤوس الامـوال الاجنبيـة كـما سـمحت بهـذه لامريـكا باسـتغلال رؤوس اموالهـا وقـد اتفقـت مـع احـد الـشركات الاجنبيـة الموجـودة في العـراق لتاسـيس مصفـى النفـط[7]، وفي الجلسـة المنعقـدة في 19 ايـار 1953 رد نـوري السـعيد عـلى اتهـام النائـب عبدالجبـار جومـرد ان الاسـس التـي بنيـت عليهـا الاتفاقيـة مـع الـشركات الاجنبيـة اتذكـر ان كثـيرا مـن الرجـال نافسـوها سـواء كان ذلـك مقـالات او مواجهـات شـخصية وقـد رفعـت هـذه الاتفاقيـة الى اللجنـة ثـم تـم المداولـة عليهـا بايـام معـدودات ولا ادري مـن ايـن اتـى النائـب بهـذا الـكلام[8]، كـما انتقـد احمـد العامري[9]

---

(1) المصدر نفسه.

(2) **رفائيـل بطـي**: ولـد رفائيـل بطـرس بـن عـين بـن بطـي في الموصـل 1901، واكمـل دراسـته الابتدائيـة في مدرسـة الاباء الدومنيـكان، وعمـل في الصحافـة واصـدر العديـد مـن الصحـف 1947-1945، انتخـب عضـواً في العديـد مـن الـدورات الانتخابـات واصبـح وزيـراً للعدليـة، تـوفي عـام 1956. للمزيـد، ينظـر: مـير بـصري، اعـلام العـراق في الادب الحديـث، ج2، ط1، دار الحكمـة، لندن، 1994، ص ص362-361.

(3) م.م.ن، المصـدر السـابق، محـضر الجلسـة 20، في 22 نيسـان 1953، ص341.

(4) **عبدالجبـار الجومـرد**: ولـد في مدينـة الموصـل في كانـون الاول 1905 في محلـة حـوش الخـان في بيـت غلـب عليـه طابـع الديـن والتجـارة ادخلـه والـده الكتاتيـب وهـو في عمـر الخامسـة لتعلـم القـران الكريـم، وفي عـام 1926 القـى اول قصيـدة لـه (قصيـدة العلـم) ضـد المعاهـدة العراقيـة البريطانيـة، تـولى العديـد مـن المناصـب الاداريـة منهـا سـكرتير في وزارة الاقتصـاد ثـم ترشـيحه للعمـل في الجامعـة العربيـة. للمزيـد، ينظـر: عدنـان سـامي نذيـر، عبدالجبـار الجومـر نشـاطه وثقافتـه ودوره السـياسي، شركـة المعرفـة للنـشر والتوزيـع، بغـداد، 1991.

(5) م.م.ن، محضر الجلسة 23 ، في 11 ايار 1953، ص396.

(6) **محمـد جـواد الخطيـب** : هـو محمـد بـن جـواد بـن عـلي بـن مـال الله مـن اسرة اسـتوطنت كربـلاء، ولـد فيهـا عـام 1910، وكان سـكرتيرا لحـزب الاحـرار وجريـدة البـلاد، وانتخـب نائبـاً عـن سـوق الشـيوخ في تشريـن الثـاني (1953-1952)، وانتخـب في ايلـول 1954 وفي نيسـان 1958 وعـين وزيـرا في وزارة عبدالوهـاب مرجان. للمزيـد، ينظـر: مـير بـصري، اعـلام السياسـة في العـراق الحديـث، ج2، دار الحكمـة، لنـدن، د.ت، ص198.

(7) م.م.ن، المصـدر السـابق، محـضر الجلسـة 23 ، في 11 ايـار 1953، ص408.

(8) م.م.ن، المصـدر نفسـه، محـضر الجلسـة 24، في 19 ايـار 1953، ص429.

(9) **احمـد العامـري**: هـو احمـد بـن عبدالـرزاق العامـر، ولـد في البـصرة عـام 1913، عـين في مديريـة ناحيـة ميسـان 1937 ثـم رفـع الى قائـم مقـام لقضـاء عفـك عـام 1943، ثـم انتخـب نائبـاً للـواء البـصرة 1948 وجـدد انتخابـه في

نائب البصرة الاتفاقية قائلاً: «**ايها السادة انا لا اتذكر محاسنها لان عرفها القاصي والداني والصغير قبل الكبير والجاهل قبل الامين**»، ولكن يذكر الطباطبابي في نقد اتفاقية النفط قائلا: «**ان العراق ربح العقل وخسر النفط والذي ربح فخامة نوري السعيد**»[1] .

كرر النواب مطالبتهم الحكومة باصلاح ما فسد في البلاد بعد ان سمحت لروؤس الاموال الاجنبية بالدخول الى العراق[2]، وفي 2 كانون الثاني 1954 اشار النائب اسماعيل الغانم قائلاً: «**كان السبب الذي لجأني الى ان اثير قضية النفط مرة اخرى البيانات والتصريحات في الصحف من بعض المسؤولين وان سير الحكومات باجراء المفاوضات ما تزال مجهولة فانقسم النواب منهم من يطالب بالتاميم ومنهم من يطالب بمناصفة الارباح ومنهم من يطالب بزيادة حصة العراق لكن المفاوضات كانت تجري على نفس الاسس السابقة**»[3] اثار نائب البصرة عبدالحميد الهلالي[4] موضوعا حساسا وخطيرا فقد اشار الى الشركات الاجنبية التي باعت لاسرائيل كمية من النفط تقدر بحوالي 75 مليون دينار من عام 1953-1952 فهل الحكومة على علم بذلك متسائلاً عن تدابير التي اتخذتها بهذا الشأن لكن الحكومة اهملت كلام النائب[5] كما اكد محمد مشحن الحردان نائب الدليم باستشراء المفاسد في جميع انحاء المملكة العراقية قائلا : «**ايها السادة لقد ارتفعت اسعار النفط في العالم وان الشركات المفاوضة للنفط العراقي قد امتنعت عن رفع الاسعار رغم مطالبة الحكومة استمرت الشركات في المراوغة ولم تجري تعيين عضوين اداريين في ادارة الشركات ... راجيا الحكومة باتخاذ اجراءات لاحقاق الحق وارغام الشركات برفع مبالغ الاسعار**»[6]، وقد انتقد فريق مزهر آل فرعون[7] نائب الديوانية عمل الشركات الاحتكارية الشاذ وبيعها للنفط في السوق السوداء[8]، وقد تجددت الاضطرابات في البصرة ضد شركات النفط الاحتكارية وانتشرت الى جميع

الدورة النيابية مرة اخرى (1958-1949) ثم اختير اول رئيس لمجلس النواب عام 1950 .للمزيد، ينظر: مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث، ج2، ص451.

(1) م.م.ن، المصدر السابق، محضر الجلسة 24، في 19 ايار 1953، ص429.

(2) النواب هم : محمد مشحن الحردان، عبدالرحمن الجليلي. للمزيد، ينظر: المصدر نفسه، محضر الجلسة 33، في 23 ايار 1953، ص638.

(3) م.م.ن، الدورة الانتخابية 13، الاجتماع الاعتيادي لعام 1953، محضر الجلسة 9، في 2 كانون الثاني 1954، ص146.

(4) **عبدالحميد الهلالي**: ولد في البصرة ودرس الابتدائية في مدارسها ثم ارسلته الحكومة لاكمال دراسته العليا في المانياً وفي بداية الحرب العالمية الثانية انتقل الى سويسرا وعاد الى العراق، بعد ان تخصص في هندسة الميكانيك. عين وزيراً للاقتصاد عام 1956 . للمزيد، ينظر: حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، ج1، بغداد، 1996، ص123.

(5) حميد رزاق نعمة الموسوي، دور نواب البصرة في المجلس النيابي العراقي 1958-1925، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1997، ص21.

(6) م.م.ن، المصدر السابق، محضر الجلسة 11 ، في 4 كانون الثاني 1954، ص181.

(7) **فريق مزهر الفرعون**: ولد في قضاء ابي صخير عام1899، ودرس في المدرسة الجعفرية وله العديد من المؤلفات منها القضاء العشائري، وانتخب عن لواء الديوانية في المجلس النيابي بدل ابن عمه عبدالواحد، ومثل لواء الديوانية مرة ثانية، توفي عام 1965. للمزيداً ينظر: حنان فاهم ميري الصالحي، فريق مزهر الفرعون ودوره السياسي والاجتماعي والفكري حتى عام 1965، مجلة كلية الآداب، جامعة القادسية، د.ت، ص3.

(8) احمد ابراهيم محمد مصطفى، المصدر السابق، ص134.

انحاء العراق[1]، وفي هذا الصدد اكد محمد شفيق العاني[2] نائب بغداد استمرار فساد الشركات وعدم استجابتها لمطالب العمال وعدم اعطائها اجور العمال مبيناً ان الحكومة ملزمة بتحقيق مطالب العمال، مما ادى الى القيام بالاضراب اطلقت النار عليهم[3] .

وفي 16 كانون الاول 1957 افتتح الملك فيصل الثاني[4]خطاب العرش واشار فيه الى اهتمام الحكومة بالثروات الاقتصادية في مقدمتها النفط في قضية توزيعه وتصديره الى اقصى حد ممكن وايجاد موانئ بحرية في المياه العراقية وزيادة سعة انابيب النفط الناقلة[5]، وفي 14 ايلول 1957 اكد نديم الباجه جي على مسالة انشاء ميناء نفطي في المنطقة الاقليمية في خليج البصرة حيث تتمكن شاحنات النقل الكبرى من الوصول اليه والتزود بالنفط الخام والذي لم يتم تنفيذه سابقاً بسبب احداث حرب السويس عام 1956[6]، انتقد علي كمال نائب السليمانية اتفاقية النفط قائلاً: «**سادتي ان الحدث الذي اهتزت له القلوب في الامس وضع مقدراتنا النفطية بين ايدي رجل واحد ففي اي ساعة يقدر ان يقطع شريان حياتنا كما فعل غيره بالامس وان الرجل المسؤول الذي يقول بانه لا يعترف باي حماية اجنبية على اي جزء من العراق عليه ان يواجه الانكليز بحسم ويقول لهم اننا مضطرون ان نحكم الطرف الجغرافي والقومي**»[7]، فيما اشار اسماعيل الغانم نائب بغداد، الى فساد الشركات الاجنبية التي حاولت ان تفرض على الحكومة تكاليف الانتاج ما بين سنوات 1957-1956 اي ما يعادل 50٪ من التكاليف المتفق عليها لكن رفضنا ولم نطلع على المراسلات والمخابرات الجارية بين الوزارة والشركات الاحتكارية وقد تكررت هذه الحالة منذ سنوات بغية وضع حد لها، فضلا عن فساد الشركات التي اخذت تنفق الكثير من الاموال باسم الدعاية وتدفع الرشوات الى الخبراء وخزينة الدولة تتحمل نصف هذه التكاليف[8] .

---

(1) جريدة السياسة، بغداد، العدد1، في 20 كانون الاول 1954.

(2) **محمد شفيق العاني**: هو محمد بن شريف بن عبداللطيف العاني ولد في عانة 1908، وعين حاكما لمدينة القرنة 1935 ثم مديرية النجف واصبح عضوا في المجلس النيابي ورئيسا له عام 1954 ثم عين وزيرا للدولة في عهد وزارة الجمالي (1954 - 1958) احيل على التقاعد عام 1963 انتخب عضوا في المجمع العلمي توفى عام 1971. للمزيد، ينظر: ابراهيم الدروبي، البغداديون اخبارهم ومجالسهم، مطبعة الرابطة، بغداد، 1958، ص186.

(3) م.م.ن، المصدر السابق، محضر الجلسة 12 ، في 16 كانون الثاني 1954، ص333.

(4) **فيصل الثاني**: هو فيصل بن الملك غازي بن فيصل الاول، ولد عام 1935 في بغداد، واصبح ملكاً على العراق عام 1939 تحت وصاية خاله عبدالاله نتيجة لصغر سنه، ثم اكمل دراسته بالخارج وتسلم سلطته الدستورية بعد بلوغه سن الرشد في 3ايار 1953، وقتل في صبيحة يوم 14تموز1958. للمزيد، ينظر: طارق ابراهيم شريف، سيرة حياة الملك الثاني اخر ملوك العراق 1958-1935، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

(5) م.م.ن، الدورة الانتخابية 15، الاجتماع الاعتيادي لعام 1957، محضر الجلسة الواحد، في 6 كانون الثان1957، ص ص 2-1.

(6) جريدة الحرية، بغداد، العدد 973، في 16 ايلول 1957.

(7) م.م.ن، المصدر السابق، محضر الجلسة 19 ، في 15 شباط 1958، ص331.

(8) .م.ن، المصدر السابق، محضر الجلسة 19 ، في 15 شباط 1958، ص332.

انتقد حازم المفتي[1] نائب الموصل عمل الشركات وفسادها فقد بلغت المصروفات حدا كبيرا لا يتناسب مع كمية الانتاج فضلا عن ان مدير مصفى القيارة يسير على سياسة استعمارية بتوظيف العناصر المشهورة بولائها للانكليز في هذا المصفى وجميع الذين يتم توظيفهم باسماء مزورة[2]، وطلب حازم المفتي من وزير الاقتصاد التدخل لانهاء هذه الظاهرة[3]، وكرر النواب انتقادهم لقضية النفط والاتفاقية متسائلين عن المسؤول عن عدم تنفيذ هذه الاتفاقية، فضلا عن الخلافات التي نشبت بين الحكومة والشركات الاجنبية لكون بنود هذه الاتفاقية لم تطبق بصورة سليمة، فضلا عن الخسائر التي حدثت في المصافي لذلك اكدوا ان هذه الاتفاقية شانها شأن بقية الاتفاقيات كانت حبرا على ورق[4]، واستمرت المفاوضات التي جرت بين الحكومة والشركات الاحتكارية حتى عشية ثورة 14 تموز 1958 ولكن الحكومات لم تكشف عن سير هذه المفاوضات ولم تستطع مكاشفة الراي العام او مواجهته بالحقائق[5]، بذلك استغلت الشركات النفطية الاجنبية النفط العراقي واخذت تتصرف به لمصلحتها من دون النظر الى مصلحة البلد المنتج[6]. نستنتج مما سبق بانه وعلى الرغم من المطالبات بوضع حد لفساد الشركات الاحتكارية الا انها استمرت الرشاوي والتلاعب باموال العراق وقد ظل الفساد يتوارث في العراق وتعاقبت الحكومات عليه وكل حكومة تدعي انها تحارب الفساد وتكافحه، لكن الفرد العراقي كان يلتمس ان الفساد في الحكومة ذاتها كما ان هذه الاتفاقية لكونها لم تستطع منح الشعب العراقي حقوقه التي اصبحت فيها للقوى الاستعمارية والاحتكارية .

الخاتمة:

لقد شكّل النشاط الأجنبي في مجال النفط في العراق أحد أبرز العوامل التي أثّرت على تطور هذا القطاع الحيوي منذ بدايات القرن العشرين وحتى اليوم. فبينما ساهمت الاستثمارات والخبرات الأجنبية في تطوير البنية التحتية واستخراج النفط وتصديره، فإن هذا النشاط لم يكن بمنأى عن التحديات السياسية والاقتصادية، بل ارتبط في كثير من الأحيان بصراعات النفوذ والاستغلال. واليوم، مع سعي العراق لتعزيز سيادته على موارده الطبيعية

(1) **حازم المفتي**: ولد في مدينة الموصل عام 1907 من اسرة هاشمية وتخرج من الاعدادية عام 1935 ودخل كلية الحقوق وتخرج منها عام 1939، انتخب نائب عن لواء الموصل منطقة الحمدانية شار في مظاهرة ضد حكومة صالح جبر توفي عام 1985. للمزيد، ينظر: محمد صالح ياسين الجبوري، حازم المفتي ودوره السياسي في العراق، الموقع: www.alwatanvoico.com ، تاريخ الدخول للموقع: 2025/ 2/ 20.

(2) م.م.ن، المصدر السابق، محضر الجلسة 19، في 15 شباط 1958، ص333.

(3) عدنان سامي نذير، المصدر السابق، ص193.

(4) النواب هم: محمد فخر الجميل نائب ديالى، ابراهيم الحمداني نائب الموصل، احمد النقيب نائب البصرة، محمد الجليلي نائب الموصل، عبدالمجيد القصاب نائب بغداد، احمد العامر نائب البصرة. للمزيد، ينظر: م.م.ن، محضر الجلسة 19، 15 شباط 1958، ص ص 333-335.

(5) عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي 1925-1958، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل، 1993، ص193.

(6) ابراهيم رسول حسين العامري، التطورات السياسية الداخلية في العراق 1968-1973، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة كربلاء، 2017، ص130.

وتحقيـق التنميـة المسـتدامة، تبقـى الحاجـة قائمـة إلى تحقيـق تـوازن دقيـق بـين الاسـتفادة مـن الخـبرات الأجنبيـة والحفـاظ عـلى المصالـح الوطنيـة، بـما يضمـن اسـتغلال النفـط لصالـح الشـعب العراقـي ويعـزز مـن قـدرات الدولـة الاقتصاديـة.

كـما شـكّل النفـط في العـراق حتـى عـام 1939 محـورًا أساسـيًا في التنافـس الـدولي والـصراع السـياسي والاقتصـادي، لا سـيما بين القـوى الاسـتعمارية الكبرى كبريطانيـا وفرنسـا، فقـد أدركـت تلـك القـوى مبكـرًا أهميـة الثـروة النفطيـة في العـراق، لاسـيما بعـد اكتشـاف كميـات واعـدة في منطقـة كركـوك، ممـا جعـل العـراق أحـد المراكـز الاسـتراتيجية في معادلـة الطاقـة العالميـة. وقـد انعكـس ذلـك الـصراع عـلى السـيادة العراقيـة، اذ تـم توقيـع اتفاقيـات غـير متكافئـة خضعـت لمصالـح الـشركات الأجنبيـة، وعـلى رأسـها شركـة نفـط العـراق (IPC). ومـع ذلـك، شـكّلت تلـك المرحلـة أيضًـا بدايـة وعـي وطنـي متنـامٍ حـول أهميـة السـيطرة عـلى المـوارد الطبيعيـة، وهـو مـا مهـد لاحقًـا لحـركات وطنيـة تطالـب باسـتقلال القـرار الاقتصـادي والتحـرر مـن التبعيـة النفطيـة.

شـكّلت مناقشـات مجلـس النـواب العراقـي للاتفاقيـات النفطيـة بـين عامـي 1940 حتـى1950 محطـة هامـة في تاريـخ العلاقـة بـين الدولـة العراقيـة وشركات النفـط الأجنبيـة. فقـد أظهـرت تلـك المناقشـات وعيًـا متزايـدًا لـدى بعـض النـواب بأهميـة الثـروة النفطيـة وضرورة الدفـاع عـن الحقـوق الوطنيـة في وجـه الهيمنـة الأجنبيـة. وعـلى الرغـم مـن الضغـوط السياسـية والتدخـلات الخارجيـة، وبـرزت أصـوات برلمانيـة طالبـت بتحسـين شروط التعاقـد وزيـادة حصـة العـراق مـن العائـدات النفطيـة. ويمكـن القـول إن تلـك المـدة مثّلـت بدايـة تحـول في الموقـف الرسـمي تجـاه قضايـا السـيادة الاقتصاديـة، ومهّـدت لتصاعـد المطالـب الشـعبية والرسـمية لاحقًـا باسـترداد السـيطرة عـلى المـوارد الطبيعيـة وتحقيـق قـدر أكـبر مـن العدالـة في توزيـع الثـروات.

تكشـف مناقشـات مجلـس النـواب العراقـي خـلال الفـترة 1950–1958 عـن حجـم التحديـات التـي واجهـت الدولـة في مجـال إدارة الثـروة النفطيـة، إذ بـرز الفسـاد الإداري والمـالي كعقبـة حقيقيـة أمـام تحقيـق التنميـة العادلـة وتوظيـف عائـدات النفـط لصالـح الشـعب. فقـد أظهـرت تلك المناقشـات وجـود تلاعب في العقـود، وسـوء توزيـع للثـروات، وغيـاب الشـفافية في الإنفـاق العـام، ممـا أثـار انتقـادات واسـعة مـن قبـل بعـض النـواب الذيـن طالبـوا بالإصـلاح والمحاسـبة، وتُعـد تلـك المـدة مـؤشرًا واضحًـا عـلى ترسّـخ الفسـاد داخـل أجهـزة الدولـة، وهـو مـا سـاهم في تعميـق الفجـوة بـين الدولـة والمجتمـع، ومهّـد في نهايـة المطـاف لتصاعـد النقمـة الشـعبية التـي كانـت مـن بـين العوامـل التـي أدت إلى التغيـير السـياسي الجـذري عـام 1958.

المصادر:

اولاً: محاضر مجلس النواب:

1. م.م.ن، الـدورة الانتخابيـة الاولى، الاجتـماع الاعتيـادي الاول لعـام 1925، محـضر الجلسـة 53، في 13 حزيـران 1926.

2. م.م.ن، الـدورة الانتخابيـة الاولى، الاجتـماع غـير الاعتيـادي الثـاني 1927، محـضر الجلسـة 7، في 10 ايـار 1927

3. م.م.ن، الـدورة الانتخابيـة الثانيـة، الاجتـماع غـير الاعتيـادي لسـنة 1928، محـضر الجلسـة 18، في 16 تمـوز 1928.

4. م.م.ن، الـدورة الانتخابيـة الثانيـة مـن الاجتـماع الاعتيـادي لعـام 1928، محـضر الجلسـة 52، في 3

حزيران 1929.

5. م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الاول لعام 1930، محضر الجلسة 1، في1تشرين الثاني 1930.

6. م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الاول لعام 1930، محضر الجلسة 66، في 7ايار 1931.

7. م.م.ن، الدورة الانتخابية الاولى، الاجتماع الاعتيادي الثاني لعام 1931، محضر الجلسة 20، في 4شباط 1932.

8. م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1933، محضر الجلسة 23، في15حزيران 1933.

9. م.م.ن، الدورة الانتخابية الثامنة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لعام 1938، محضر الجلسة 3 ، في 12 تشرين الثاني 1938.

10. م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع الاعتيادي لعام 1939، محضر الجلسة 1 ، في 1 تشرين الثاني 1939.

11. م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1939، محضر الجلسة 4 ، في 15 حزيران 1939 .

12. م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949، محضر الجلسة 4، في 1950.

13. م.م.ن، الدورة الانتخابية 13، الاجتماع الاعتيادي لعام 1951، محضر الجلسة 8 ، في 12 شباط 1952.

14. م.م.ن، الدورة الانتخابية 13، الاجتماع الاعتيادي لعام 1952، محضر الجلسة 10، في 10 اذار 1953.

15. م.م.ن، الدورة الانتخابية 13 ، الاجتماع الاعتيادي لعام 1953، محضر الجلسة 9، في 2 كانون الثاني 1954.

16. م.م.ن، الدورة الانتخابية 15، الاجتماع الاعتيادي لعام 1957، محضر الجلسة 1، في 6 كانون الثاني1957 .

17. م.م.ن، الدورة الانتخابية 15، الاجتماع الاعتيادي لعام 1957، محضر الجلسة 19 في 15 شباط 1958.

ثانياً: الكتب العربية:

1. ابراهيم الدروبي، البغداديون اخبارهم ومجالسهم، مطبعة الرابطة، بغداد، 1958.

2. امينة داخل التميمي، فائق السامرائي ودوره السياسي في العراق 1908-1979 ، ط1، دار النشر ابجد، بغداد، 2017.

3. توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، ط2، دار فارس للنشر والتوزيع، بغداد، 2010.

4. حسين جميل، شهادة سياسية 1908-1930، دار اللام ، لندن، 1987.

5. حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة سياسية اقتصادية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979، ص52.

6. سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي 1922-1936. ج1، البصرة، د.ط، 1975.

7. سعاد رؤوف شير محمد، نوري سعيد ودوره في السياسة العراقية 1932-1945، ط2، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1988.

8. سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق عام 1945-1958، شركة الخنساء للطباعة والنشر، بغداد، 2009.

9. طارق ابراهيم شريف، سيرة حياة الملك الثاني

اخـر ملـوك العـراق 1935-1958، ط1، دار غيـداء للنـشر والتوزيـع، عـمان، 2011.

10. عبدالـرزاق الحسـني، تاريـخ الـوزارات العراقيـة، ج10، مطبعـة العرفـان، صيـدا، 1953.

11. عبدالزهـرة الجـوراني، الحيـاة البرلمانيـة في العـراق 1939-1945 دراسـة تاريخيـة، ط1، بغـداد، 2004.

12. عبدالمجيـد كامـل التكريتـي، الملـك فيصـل الاول ودوره في تأسـيس الدولـة العراقيـة 1921-1933، دار الشـؤون الثقافيـة العامـة، بغـداد، 1991.

13. عدنـان سـامي نذيـر، عبدالجبـار الجومـر نشـاطه وثقافتـه ودوره السـياسي، شركـة المعرفـة للنـشر والتوزيـع، بغـداد، 1991.

14. عـلاء جاسـم محمـد، جعفـر العسـكري ودوره السـياسي والعسـكري في تاريـخ العـراق حتـى عـام 1936، ط1، منشـورات مكتبـة اليقظـة العربيـة، بغـداد، 1987.

15. قيـس جـواد الغريـري، رشـيد عـالي الكيـلاني ودوره في السياسـة العراقيـة 1882-1965، بغـداد، دار حـوراء للطباعـة والنـشر، 2006.

16. لطفـي جعفـر فـرج، عبـد المحسـن السـعدون، دار الحريـة، بغـداد، 1980.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

1. الاء خليـل ابراهيـم حمنـدي، قضايـا الفسـاد الاداري والمـالي في مناقشـات مجلـس النـواب العراقـي 1939-1958، رسـالة ماجستير (غـير منشـورة)، كليـة التربيـة، الجامعـة العراقيـة، 2020.

2. ابراهيم رسـول حسـين العامري، التطورات السياسية الداخليـة في العـراق 1968-1973، رسـالة ماجسـتير (غـير منشـورة)، كلية التربية، جامعـة كربـلاء، 2017.

3. احمـد بكـر محمـد حـداد، التغطيـة الاخباريـة للانتخابـات البرلمانيـة في الصحافـة العراقيـة اليوميـة لعـام 2010، رسـالة ماجسـتير (غـير منشـورة)، كليـة الآداب، جامعـة الـشرق الاوسـط، 2011.

4. امير احمد رحيم الشمري، عبدالمحسن شلاش 1882-1948دراسـة تاريخيـة، رسـالة ماجسـتير(غير منشـورة)، كليـة الآداب، جامعـة الكوفـة، 2012 .

5. اياد ناظم جاسم العلواني، الامتيازات النفطية الامريكيـة في المملكـة العربيـة السـعودية 1932-1951 دراسـة تاريخيـة، رسـالة ماجسـتير (غـير منشـورة)، كليـة التربيـة، جامعـة بابـل، 2004.

6. بشـار جبـار حسـن الجابـر، سـعد صالـح ودوره السـياسي في العـراق، رسـالة ماجسـتير(غير منشـورة)، كليـة التربيـة، ابـن رشـد، جامعـة بغـداد، 1999 .

7. ثامـر مكـي عـلي الشـمري، محمـد مصـدق حياتـه ودوره السـياسي في ايـران، رسـالة ماجسـتير (غـير منشـورة)، كليـة الاداب، جامعـة بغـداد، 2008.

8. حامـد قاسـم الجبـوري، محمـد مهـدي كبـة مبادئـه ودوره السـياسي في العـراق، اطروحـة دكتـوراه (غـير منشـورة)، كليـة التربيـة، جامعـة بغـداد، 1997.

9. حميـد رزاق نعمـة الموسـوي، دور نـواب البـصرة في المجلـس النيـابي العراقـي 1925-1958، اطروحـة دكتـوراه (غـير منشـورة)، كليـة الآداب، جامعـة البـصرة، 1997.

10. حيـدر غانـم عبدالحسـن، موقـف المجلـس النيـابي العراقـي مـن حركـة التعليـم في العـراق 1925-1939 دراسـة تاريخيـة، رسـالة ماجسـتير (غـير منشـورة)، كليـة الاداب، جامعـة الكوفـة، 2011.

11. رغـدة شـبل فـوزي، مجلـس النـواب العراقـي والامـة الكويتـي دراسـة مقارنـة في صلاحيـات واليـات العمـل، رسـالة ماجسـتير (غـير منشـورة)، كليـة العلـوم السياسـية ، الجامعـة المسـتنصرية، 2015.

12. زينـة مسـلم درويـش، وزارة المواصـلات والاشـغال العامـة 1920-1939 دراسـة تاريخيـة،

رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 2012.

13. سعيد كاظم، تاريخ النقود العراقية 1920-1958 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة بغداد1998.

14. سمير عبد الرسول عبدالله العبيدي، محمد صديق شنشل ودوره السياسي في العراق حتى عام 1959، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1997.

15. طه خلف محمد الجبوري، موقف الاحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط في العراق 1951-1958 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، 2015.

16. عباس جابر كاظم العبودي، نصرت الفارسي ودوره السياسي في العراق 1894-1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المستنصرية، بغداد، 2001.

17. عباس غلام حسين نوري، محمد مهدي الجواهري ومواقفه الفكرية في العراق حتى عام 1997، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد التاريخ العربي للدراسات السياسية والدولية، 2006.

18. عبدالحميد شندي علوان راضي البدري، اراء ومواقف اسماعيل الغانم 1932-1958 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، 2012.

19. عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي 1925-1958، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الموصل، 1993.

20. عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي 1925-1958، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1993.

21. علي حمزة عباس عثمان الصوفي، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا من 1926-1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2004.

22. علي معجل خلف عودة الشعيبي، شركة نفط خانقين المحدودة دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2002 .

23. فاطمة صادق عباس السعدي، صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام 1957، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2005.

24. فهد مسلم زغير، مزاحم الباجه جي ودوره في السياسة العراقية 1934-1968، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المستنصرية، 2012.

25. قصي محمود راضي كاطع الحسناوي، حزب التقدم ودوره السياسي في العراق 1925-1931، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، الجامعة المستنصرية، 2014.

26. كاظم جواد احمد الهيازعي، دور نواب بغداد 1925-1939، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2004.

27. مقدام عبدالحسن باقر الفياض، تاريخ النجف السياسي 1941-1958، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الكوفة، 2000.

28. نداء خضير مبارك الزيدي، نديم الباجه جي ودوره الاقتصادي والسياسي 1914-1976، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ذي قار، 2015.

29. نوار سعد محمود الملا، العراق بين العهدي الملكي والجمهوري 1920-2003 دراسة مقارنة،

رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاداب، جامعة الشرق الاوسط، 2010.

30. نور محمود عبدالمجيد العبيدي، ساسون حسقيل ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 2001.

31. هشام صالح شذر، حسام الدين جمعة ودوره السياسي في العراق منذ 1978-1928، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2018.

32. يحيى كاظم حمودي المعموري، طه الهاشمي ودوره العسكري في العراق حتى عام 1958، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 1998 .

رابعاً: البحوث الاكاديمية:

1. حنان فاهم ميري الصالحي، فريق مزهر الفرعون ودوره السياسي والاجتماعي والفكري حتى عام 196، مجلة كلية الآداب، جامعة القادسية، د.ت.

2. رحيم فرج داوود، موقف صحافة الاحزاب العراقية من اتفاقية مناصفة الارباح عام 1952، مجلة اداب الفراهيدي، العدد18، 2014.

3. غصون مزهر حسين، الامتيازات النفطية في مناقشات مجلس النواب العراقي1954-1950، مجلة المستنصرية للدراسات العربية، العدد 53، د.ت.

4. قاسم عبدالهادي دايخ الزيرجاوي ومحمد هاشم خويطر الربيعي، موقف مجلس النواب العراقي من حرية الصحافة ايار 1945-ايار 1953، مجلة الدراسات المستدامة، السنة 4، مجلد4، العدد4، 2022.

5. يحيى عبود حسن البو علي، ملامح السياسة النفطية في العراق، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد25، 2015.

خامساً: الصحف:

1. جريدة الجبهة الشعبية، بغداد، العدد 168، في 14 شباط 1952.

2. جريدة الحرية، بغداد، العدد 973، في 16 ايلول 1957.

3. جريدة الزمان، بغداد، العدد 4360، في 17 شباط 1952.

4. جريدة الزمان، بغداد، العدد 1366، في 13 اب 1947

5. جريدة السياسة، بغداد، العدد1، في 20 كانون الاول 1954.

6. جريدة اليقظة، بغداد، العدد 1345، في 10 شباط 1952.

7. ــــــــــــــــ ، بغداد، العدد 1349، في 14 شباط 1952.

8. جريدة صدى الاهالي، بغداد، العدد 575، في 19 شباط 1952.

9. جريدة لواء الاستقلال، بغداد، العدد 1497، في 11 شباط 1952.

سادساً: الموسوعات:

1. حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، ج1، بغداد، 1996.

2. مير بصري، اعلام الادب في العراق الحديث، ج2، دار الحكمة، لندن، 1994.

3. ــــــــــــــــ ، اعلام العراق في الادب الحديث، ج2، ج3، ط1، دار الحكمة، لندن، 1994.

4. ــــــــــــــــ ، اعلام الوطنية والقومية، دار الحكمة، لندن، 1999.

سابعاً: المواقع الالكترونية(الانترنت):

1. محمد صالح ياسين الجبوري ، حازم المفتي ودوره السياسي في العراق، الموقع:
www.alwatanvoico.com .